دراسة بعنوان:

فلسطين

والتمويل الدولي المشروط

إعداد:

د. بدر زماعرة أ.مؤيد عفانة د. عمر صالح الاخرس

دراسة بعنوان:

"فلسطين ... والتمويل الدولي المشروط"

إعداد:

د. بدر زماعرة

أ. مؤيد عفانة

د. عمر صالح الأخرس

رام الله – فلسطين

2025م – 1446هـ

ملخص تنفيذي

تعتمد المؤسسات الأهلية والسلطة الفلسطينية على حد سواء بشكل كبير على التمويل الخارجي نتيجة محدودية الموارد المحلية، إلا أن هذا التمويل غالباً ما يكون مشروطاً بقيود سياسية واقتصادية تفرضها الجهات المانحة، مثل الولايات المتحدة، والتي أوقفت تمويلها للسلطة الفلسطينية منذ العام 2018، وكذلك أوقفت تمويلها بشكل كامل لمؤسسات المجتمع المدني مطلع العام 2025، كما تفرض بعض الجهات المانحة شروطاً تتعلق بنبذ المقاومة الفلسطينية أو تعديل المناهج التعليمية وغيرها من الشروط، مما يؤثر على استقلالية القرار الوطني، وتكمن **إشكالية الدراسة في** تأثير التمويل الدولي المشروط على التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين، ومدى تأثيره على السيادة الوطنية وقدرة صناع القرار على تنفيذ سياسات وطنية مستقلة، وتتناول الدراسة أهمية التمويل الدولي المشروط وتأثيره على الاقتصاد الفلسطيني والاستقلالية السياسية، مع تقديم حلول لتعزيز التنمية المستدامة بعيداً عن قيود المانحين، خاصة وان الاحتلال يعمل بشكل مستمر على خنق الاقتصاد الفلسطيني، ويعتبر اكبر معيق للتنمية المستدامة في فلسطين، من خلال اجراءاته، وتحكمه بمفاصل الحياة العامة. وتكمن أهداف الدراسة في تحليل طبيعة التمويل الدولي المقدم لفلسطين، وتقييم تأثيره على التنمية الاقتصادية والسياسية، ودراسة انعكاساته على السيادة الوطنية، وتقديم بدائل لتعزيز التنمية المستدامة والمستقلة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وكان أهمها أن التمويل المشروط يشكل تحدياً كبيراً للسياسات العامة الفلسطينية، إذ يوازن بين الحاجة إلى الدعم الخارجي وبين الحفاظ على السيادة الوطنية، وساهم التمويل الدولي في بعض الإصلاحات الاقتصادية والتنموية، لكنه في المقابل قيد خيارات الحكومة الفلسطينية وحدد أولوياتها وفق أجندات المانحين، إضافة الى هشاشة التمويل الخارجي ان كان لحكومة او لمؤسسات المجتمع المدني، وعدم ثباته. وقد انبثقت عن الدراسة جملة توصيات وكان من أهمها ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام التمويل الخارجي لضمان توافقه مع الأولويات الوطنية، وتطوير استراتيجيات وطنية لمواجهة الشروط السياسية المرتبطة بالمساعدات الدولية، حيث تبرز الدراسة ضرورة تحقيق توازن بين الاستفادة من التمويل الدولي والحفاظ على القرار الوطني المستقل، مما يتطلب تطوير سياسات مالية أكثر استقلالية وتعزيز الاستثمارات المحلية، ومراجعة التشريعات والسياسات المتعلقة بالتمويل الدولي، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي كبديل للتمويل المشروط، ودعم مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الاستقلالية المالية.

فهرست المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	مقدمة	4
2	مشكلة الدراسة	5
3	أهمية الدراسة	6
4	أهداف الدراسة	7
5	فرضية الدراسة	8
6	المنهجية	8
7	مصطلحات الدراسة	9
8	**الفصل الأول: التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية 1996-2024 وخطط التنمية الوطنية**	**11**
9	- التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية 1996-2024	11
10	- خطط التنمية الوطنية.	17
11	**الفصل الثاني: التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية وشروط المانحين.**	**21**
12	- المنح والمساعدات الخارجية للفلسطينيين.	21
13	- التمويل الدولي المشروط: طبيعة وآليات	31
14	- معضلة التمويل للمؤسسات الأهلية.	34
15	- مخاطر التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية.	38
16	- التمويل المشروط للمؤسسات الاهلية في ظل القانون.	39
17	**الفصل الثالث: التمويل المشروط وأثره على الخطط الوطنية التنموية وخطط الإصلاح وعلى القطاع الأهلي**	**41**
18	**الخلاصة والاستنتاجات**	**49**
19	**التوصيات**	**52**
20	**المراجع والمصادر**	**54**

مقدمة،

يعتبر التمويل الخارجي من الموارد المالية الرئيسة التي تدعم المؤسسات الأهلية الفلسطينية، في ظل محدودية التمويل الداخلي وضعف قدرته على تلبية احتياجات هذه المؤسسات وبرامجها، كما انه رافد من روافد الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد أدى غياب سياسة موحدة وفعالة لمواجهة شروط التمويل—خاصة تلك التي تفرضها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية—(USAID) إلى تعزيز نفوذ الجهات المانحة في فرض شروط تمس بالهوية الوطنية الفلسطينية، حيث تفرض الوكالة على المؤسسات الممولة التوقيع على وثيقة "نبذ الإرهاب"، التي تتضمن تصنيفًا صريحًا للمقاومة الفلسطينية كعمل إرهابي، إلى جانب الالتزام بالقيم والمبادئ "الأمريكية" في العمل.

وساهم هذا النهج في تشجيع ممولين آخرين على فرض اشتراطات مماثلة، الذي يشترط على الجهات المستفيدة من تمويله عدم التعامل مع أي متعاقدين فرعيين مدرجين على قوائم العقوبات، وهي القوائم التي تشمل العديد من الفصائل والقوى الفلسطينية الفاعلة.

وعلى الرغم من أن القانون الفلسطيني ينص بوضوح على رفض التمويل المشروط[1]، فإن غياب موقف رسمي واضح من السلطة الفلسطينية، إلى جانب تباين توجهات المؤسسات الأهلية إزاء قبول هذه الشروط، أدى إلى اتساع نطاق المؤسسات التي تمتثل لمتطلبات الجهات المانحة، ما يعزز التبعية التمويلية ويقيد استقلالية العمل الأهلي الفلسطيني[2].

وتعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن مواردها على المساعدات الخارجية، والتي غالبًا ما تأتي مشروطة بتنفيذ إصلاحات سياسية، وإدارية، ومالية معينة، هذا التمويل المشروط يشكل تحديات كبيرة للسياسات العامة الفلسطينية، حيث يلجأ صنّاع القرار الى محاولة التوازن ما بين الحاجة إلى الدعم الخارجي وبين الحفاظ على السيادة الوطنية واتخاذ القرارات المستقلة، وانفاذ السياسات الوطنية، دون شروط من المانحين.

وفي ظل التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المعقدة التي تواجهها فلسطين، وخاصة وجود الاحتلال الإسرائيلي، والذي يعتبر المعيق الرئيس للتنمية، أصبحت مسألة التمويل الدولي المشروط من القضايا الرئيسية التي تتطلب دراسة دقيقة للتعرف على طبيعة التمويل، والشروط التي يفرضها المانح،

[1] قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، المادة رقم (32).
[2] أحمد الطناني، نحو سياسات فاعلة لمواجهة التمويل المشروط سياسياً للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، مسارات، موقع إلكتروني عبر الرابط: https://linksshortcut.com/ixWhI

ومدى تقاطع مطالب المانحين مع الأهداف التنموية الوطنية، وأثره على الأولويات الوطنية، والسياسات العامة.

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي المعيق الرئيس للتنمية في فلسطين، فمنذ بدايات سنوات الاحتلال وهو يعمل بشكل مستمر على خنق وتكبيل الاقتصاد الفلسطيني، والتحكم بالسياق السياسي والاجتماعي من خلال اجراءاته، وتحكمه بمفاصل الحياة العامة، لذا لا يُمكن فصل أي دراسة حول التنمية في فلسطين عن السياق الاستعماري الذي يحكم تفاصيل الحياة اليومية.

مشكلة الدراسة:

تعد قضية التمويل الدولي المشروط للسلطة الفلسطينية او مؤسسات المجتمع المدني واحدة من القضايا الأكثر تعقيدا وتأثيرا على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، في ظل الاحتلال الإسرائيلي والتحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها فلسطين، تعتمد السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية على التمويل الدولي لدعم مشاريع التنمية والبنية التحتية والخدمات الأساسية، غير أن هذا التمويل غالبا ما يكون مشروطا بمعايير سياسية أو اقتصادية تحد من حرية القرار الفلسطيني وتؤثر على السياسات العامة للدولة.

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في فهم كيف يؤثر التمويل الدولي المشروط على السياسات العامة في فلسطين، والخطط التنموية الوطنية المختلفة، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تواجهها فلسطين، وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يؤثر التمويل الدولي المشروط على التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين، وما انعكاساته على السيادة الوطنية ورسم السياسات العامة؟

وينبثق منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة التمويل الدولي المقدم لفلسطين، وما أبرز الجهات المانحة والشروط التي تفرضها؟
- كيف تؤثر شروط التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، وخاصة في القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية، التعليم، والصحة، الحماية الاجتماعية؟
- ما مدى تأثير التمويل الدولي المشروط على الاستقلالية السياسية والسيادة الوطنية الفلسطينية؟

- كيف تؤثر الشروط المفروضة على السياسات العامة الفلسطينية، وهل تحد من قدرة صناع القرار على تنفيذ استراتيجيات وطنية مستقلة؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه فلسطين في التعامل مع التمويل الدولي المشروط، وكيف يمكن الحد من تبعاته السلبية؟
- ما البدائل المتاحة لتعزيز التنمية المستدامة في فلسطين بعيدًا عن القيود التي تفرضها الجهات المانحة؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة نظرا لدورها في تسليط الضوء على التمويل الدولي المشروط لفلسطين ان كان للسلطة الفلسطينية أو مؤسسات المجتمع المدني، وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاستقلالية السياسية، وتأتي أهميتها من جانبين رئيسيين، الأول نظري يتعلق بإثراء المعرفة حول هذا الموضوع الحيوي، والثاني تطبيقي يهدف إلى تقديم حلول عملية لمعالجة التحديات التي يفرضها هذا التمويل.

الأهمية النظرية

تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة في مساهمتها في توضيح العلاقة بين التمويل الدولي والسيادة الوطنية، حيث توضح كيف يؤثر التمويل المشروط على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، تسهم الدراسة في سد الفجوة البحثية حول كيفية ارتباط التمويل الدولي بالمحددات السياسية التي قد تعيق رسم السياسات العامة الفلسطينية بشكل مستقل، كما تعمل الدراسة على تحليل التأثيرات طويلة الأمد للتمويل المشروط على التنمية المستدامة، مما يثري الأبحاث الأكاديمية والسياساتية المتعلقة بالاقتصاد السياسي الفلسطيني، كما تتيح الدراسة للباحثين والمهتمين فرصة لفهم دور الجهات المانحة في تشكيل أولويات التنمية الفلسطينية، مما يسهم في تطوير إطار نظري أوسع لفهم سياسات التمويل الخارجي وتأثيراته على الدول النامية.

الأهمية التطبيقية

على الصعيد التطبيقي، تتيح هذه الدراسة إمكانية تقديم توصيات ملموسة لصناع القرار الفلسطينيين بشأن كيفية التعامل مع التمويل الدولي المشروط بطرق تحمي الاستقلالية الوطنية وتحقق التنمية المستدامة، كما

تساعد في توجيه المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني نحو استراتيجيات بديلة للتمويل، مثل تعزيز التمويل الذاتي أو البحث عن مصادر تمويل أكثر توافقًا مع الأولويات الوطنية، يمكن أن تفيد هذه الدراسة الجهات الفلسطينية في تصميم سياسات مالية أكثر استقلالية، وتقديم حلول عملية لمشكلة التبعية الاقتصادية التي تفرضها شروط التمويل الخارجي.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحليل تأثير التمويل الدولي المشروط على التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين، ودراسة انعكاساته على السيادة الوطنية ورسم السياسات العامة، بهدف استكشاف سبل تحقيق تنمية مستقلة ومستدامة بعيدًا عن القيود التي تفرضها الجهات المانحة.

وتهدف الى التعرف على:

- تحليل طبيعة التمويل الدولي المقدم لفلسطين من خلال استعراض أبرز الجهات المانحة، أشكال الدعم المالي، والشروط التي تفرضها على الجانب الفلسطيني.
- تقييم تأثير التمويل الدولي المشروط على التنمية الاقتصادية، مع التركيز على مدى مساهمته في تطوير القطاعات الحيوية، ودراسة مدى توافقه مع الاحتياجات الفلسطينية الحقيقية.
- دراسة انعكاسات التمويل المشروط على السيادة الوطنية والاستقلالية السياسية.
- تحليل تأثير شروط التمويل الدولي على رسم السياسات العامة الفلسطينية، وفهم كيف يمكن أن تحد هذه الشروط من قدرة الحكومة الفلسطينية على تنفيذ استراتيجيات تنموية وطنية مستقلة.
- استكشاف التحديات الرئيسية التي تواجه فلسطين في التعامل مع التمويل الدولي المشروط، وتسليط الضوء على العقبات الاقتصادية والسياسية التي قد تعيق تحقيق التنمية المستدامة في ظل هذه القيود.
- اقتراح بدائل واستراتيجيات لتعزيز التنمية المستدامة في فلسطين، من خلال البحث عن مصادر تمويل محلية وإقليمية ودولية أقل تقييدا.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: التمويل الدولي المشروط يؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين، من خلال فرض قيود تحد من السيادة والاستقلالية للقرار الفلسطيني، وتوجيه السياسات العامة وفقا لأولويات الجهات المانحة بدلاً من الاحتياجات الوطنية.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفحص تأثير التمويل الدولي المشروط على التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين، وتحليل انعكاساته على السيادة الوطنية ورسم السياسات العامة، ويقوم هذا المنهج على وصف وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة، من خلال جمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة، ومن ثم تفسيرها واستنباط النتائج والتوصيات بناءً على التحليل النقدي للمعطيات المتاحة.

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لأنه يسمح بفهم معمق لطبيعة التمويل المشروط، من خلال دراسة الوثائق الرسمية، تحليل البيانات المالية، ومراجعة الأدبيات السابقة، بالإضافة إلى المقابلات مع الخبراء وصناع القرار، يتيح هذا النهج تقديم رؤية نقدية متكاملة حول آثار التمويل الدولي المشروط على التنمية الفلسطينية، ويساعد في تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتطوير سياسات أكثر استقلالية.

تعتمد الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية التي تتيح تحليل الظاهرة من زوايا متعددة، وتشمل:

1. **تحليل البيانات المالية والوثائق الرسمية:**
   - مراجعة التمويل الخارجي للموازنة العامة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو وحتى عام 2024، مع التركيز على مصادر التمويل وأوجه الإنفاق.
   - تحليل التقارير المالية لوزارة المالية الفلسطينية، وسلطة النقد، والجهات المانحة، لفهم أنماط التمويل الخارجي وشروطه وتطوراته.
   - دراسة الوثائق المتعلقة بالتمويل المشروط، مثل الاتفاقيات الموقعة مع الجهات المانحة، وتحليل شروطها وتأثيرها على السياسات الوطنية.

2. **مراجعة الأدبيات السابقة:**

- استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التمويل الدولي المشروط، سواء في السياق الفلسطيني أو في سياقات مشابهة لدول أخرى، من أجل فهم الأطر النظرية والتجارب المختلفة في التعامل مع التمويل المشروط.
- تحليل خطط التنمية الوطنية الفلسطينية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، ومراجعة مدى تأثر هذه الخطط بشروط المانحين.

3. **المقابلات مع صناع القرار والخبراء:**

- إجراء مقابلات شبه مهيكلة مع مسؤولين حكوميين، وخبراء اقتصاديين، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، لتحليل تأثير التمويل المشروط على التنمية والسياسات العامة الفلسطينية.
- استقصاء آراء المختصين حول البدائل الممكنة لتعزيز التنمية المستقلة وتقليل الاعتماد على التمويل المشروط.

4. **تحليل السياسات العامة والتشريعات ذات الصلة:**

- مراجعة القوانين والتشريعات الفلسطينية المتعلقة بقبول التمويل الدولي، ومدى مواءمتها مع الممارسات الفعلية في ظل تزايد شروط المانحين.
- تحليل استراتيجيات الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في التعامل مع التمويل المشروط، والتحديات التي تواجهها في تنفيذ خطط التنمية الوطنية.

مصطلحات الدراسة:

- **الموازنة العامة:** برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة[3].
- **التمويل المشروط:** التمويل الدولي المشروط هو شكل من أشكال المساعدات المالية التي تقدمها الدول والمؤسسات الدولية إلى الدول النامية، بما في ذلك فلسطين. ويشترط هذا التمويل قيام الدولة المستقبلة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي يحددها الجهة الممولة[4].

[3] قانون الموازنة العامة رقم (7) لعام 1998، مادة رقم (1)
[4] تعريف اصطلاحي من الباحثين.

- **الحوكمة "الحكم الرشيد":** نظام بموجبه يتم إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات، والتي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة، وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، وكذلك اتخاذ القرارات داخل هذه المنظمات، وهو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها[5].
- **الإصلاح الإداري:** عبارة عن جهد جماعي منظم يستهدف إحداث تغييرات هيكلية في الجهاز الإداري القائم، بهدف زيادة فعاليته، بما يتناسب مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، من خلال تحسين أساليب العمل، وتأهيل وتدريب الأفراد الذين يقودون العملية الإدارية، وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية المناسبة، التي ترفع من إمكانيات الجهاز الإداري، وتحسن من مستوى أدائه[6].

[5] زيتون، تمارا (2021)، " أثر تطبيقِ قواعدِ الحكمِ الرَّشيدِ في مُؤشّرات التّنمية المُستدامةِ في بلديَّاتِ الضَّفةِ الغربية" محافظةِ رام الله والبيرة أنموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس المفتوحة.

[6] الحملي، د. سحر (2013) " الإصلاح الإداري، مفهومه.. وآليات تطبيقه. (دراسة مقارنة)، المجلة العلمية، جامعة الازهر، جمهورية مصر العربية، العدد العاشر، يناير 2013.

الفصل الأول

التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية 1996-2024 وخطط التنمية الوطنية

الفصل الأول

التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية 1996-2024 وخطط التنمية الوطنية

منذ العام 1993 ومع بدء العملية السلمية اجتمعت الدول المانحة وتعهدت بتقديم ما مجموع 2400 مليون دولار للفلسطينيين خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ انعقاد هذا الاجتماع، واستمر هذا المبلغ بالارتفاع وبشكل مطرد خلال السنوات اللاحقة ولقد بلغت إجمالي المساعدات التي التزمت الجهات المانحة بتنفيذها خلال الفترة (1994-2010) حوالي 17948 مليون دولار، بمعدل سنوي مليار دولار، وقد قامت تلك الجهات فعليا بتقديم مساعدات بلغت قيمتها حوالي13892 مليون دولار، وذلك حتى نهاية العام 2010، بمعدل سنوي بلغ حوالي 817 مليون دولار، أو ما نسبته 77% من إجمالي الالتزامات، وقد شهد العام 2008 أعلى قيمة صرف للمساعدات إذ بلغت حوالي 1953 مليون دولار[7].

وتبعاً لبيانات وزارة المالية الفلسطينية، وسلطة النقد "بيانات الماليّة العامة" الموثقة، فقد بلغ اجمالي الدعم الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية عبر الموازنة العامة على الأساس النقدي (21.8) مليار دولار، منها (16.4) مليار دولار للخزينة العامة مباشرة، و(5.4) مليار دولار للمشاريع التطويرية، وذلك خلال السنوات 1996-2024، كما يظهر في الجدول المرفق[8].

حيث يلاحظ من البيانات المالية أن (75%) من الدعم الخارجي للخزينة العامة مباشرة، و(25%) للمشاريع التطويرية المختلفة.

جدول رقم (1)

اجمالي الدعم الخارجي للموازنة العامة خلال السنوات 1996-2024، أساس نقدي بالمليون دولار

السنة	اجمالي المنح والمساعدات	منح لدعم الموازنة	منح لدعم المشاريع التطويرية
1996	291.5	49.2	242.3
1997	268.1	5.8	262.3
1998	236.3	0.5	235.8

[7] أشرف سلمان حميد الصوفي، التمويل الدولي للاقتصاد الفلسطيني فرصة للالتحاق أم تكريس للتبعية، مجلة الباحث، العدد13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013م، ص31-40.

[8] سلطة النقد الفلسطينية، بيانات المالية العامة، الإيرادات والنفقات والمصادر التمويل للسلطة الفلسطينية أساس نقدي، 2024.

239.4	5.6	244.9	**1999**
456.0	54.0	510.0	**2000**
318.0	531.0	849.0	**2001**
229.0	468.0	697.0	**2002**
359.0	261.0	620.0	**2003**
0.0	353.0	353.0	**2004**
287.0	349.0	636.0	**2005**
281.0	738.0	1,019.0	**2006**
310.0	1,012.0	1,322.0	**2007**
215.0	1,763.1	1,978.1	**2008**
46.8	1,355.0	1,401.8	**2009**
78.8	1,108.2	1,187.0	**2010**
168.8	808.7	977.5	**2011**
155.0	777.1	932.1	**2012**
106.8	1,251.2	1,358.0	**2013**
201.0	1,029.4	1,230.4	**2014**
89.7	707.1	796.8	**2015**
158.4	608.0	766.3	**2016**
175.0	545.4	720.4	**2017**
158.4	506.4	664.8	**2018**
−3.7	495.9	492.1	**2019**
118.1	345.9	464.1	**2020**
132.0	189.4	321.4	**2021**
104.9	239.9	344.8	**2022**
152.1	205.5	357.6	**2023**

2024[9]	810.7	680.5	130.2
المجموع	**21,851.0**	**16,443.9**	**5,407.1**

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه، ان التمويل الخارجي بلغ أوجه في العام (2008) وبمبلغ وصل الى حوالي (2) مليار دولار، أما في السنوات العشر الأخيرة، فقد تراجع الدعم الخارجي بشكل كبير ودال، وبلغ في العام 2023 فقط (18%) عمّا كان عليه في العام 2008، رغم التباين الكبير في القيمة الزمنية للنقود، اما في العام 2024 فقد ارتفع الدعم بسبب حزمة الدعم الأوروبي الطارئة.

[9] في العام 2024، مصدر البيانات التقرير المالي التراكمي لشهر 2024/12، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 30 كانون ثاني 2025.

شكل رقم (1)

اجمالي الدعم الخارجي للموازنة العامة بشقيه (الخزينة العامة ودعم المشاريع التطويرية) خلال السنوات 1996-2024، أساس نقدي بالمليون دولار

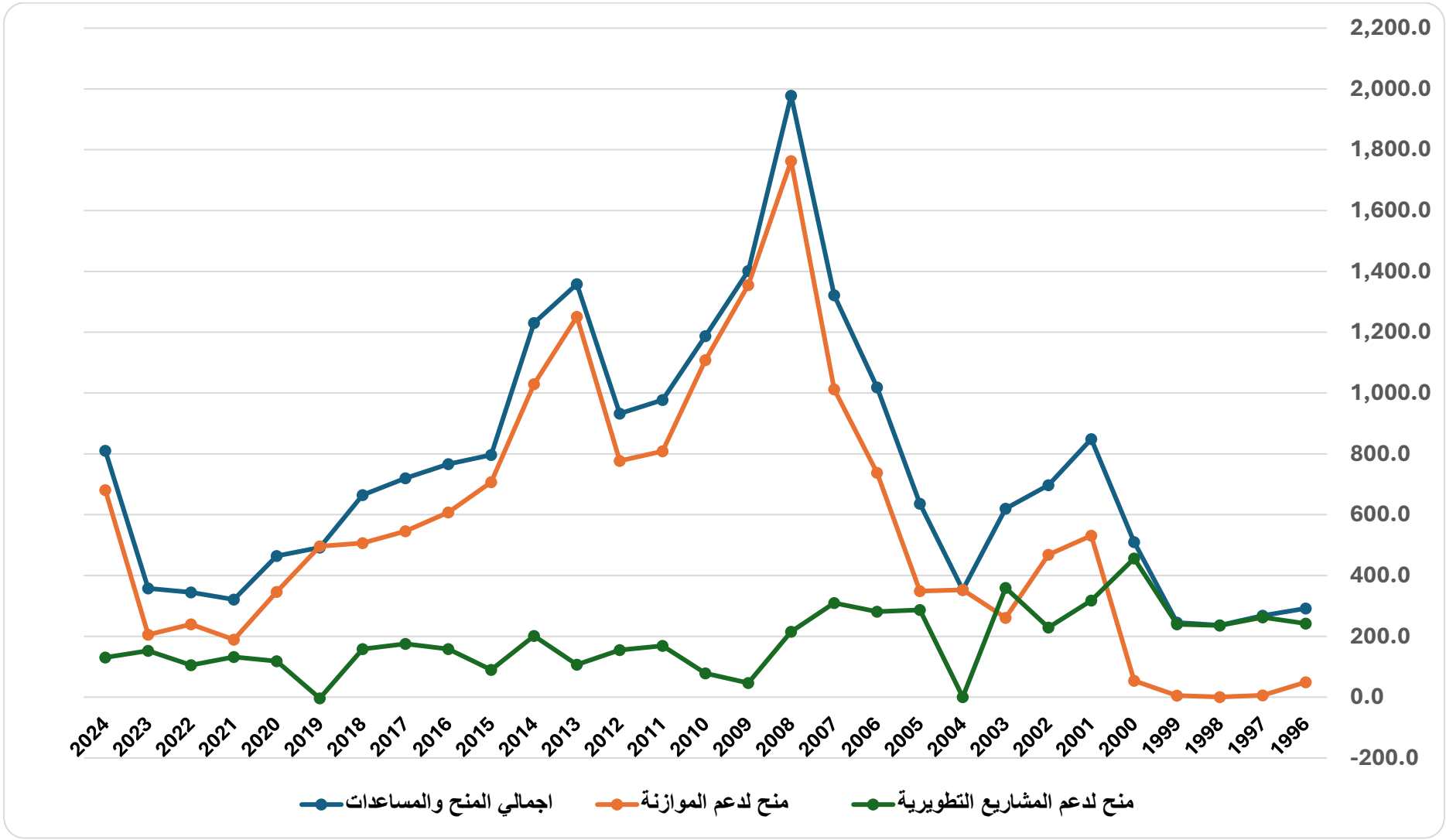

شكل رقم (2)

اجمالي الدعم الخارجي للموازنة العامة خلال السنوات 1996–2024، أساس نقدي بالمليون دولار

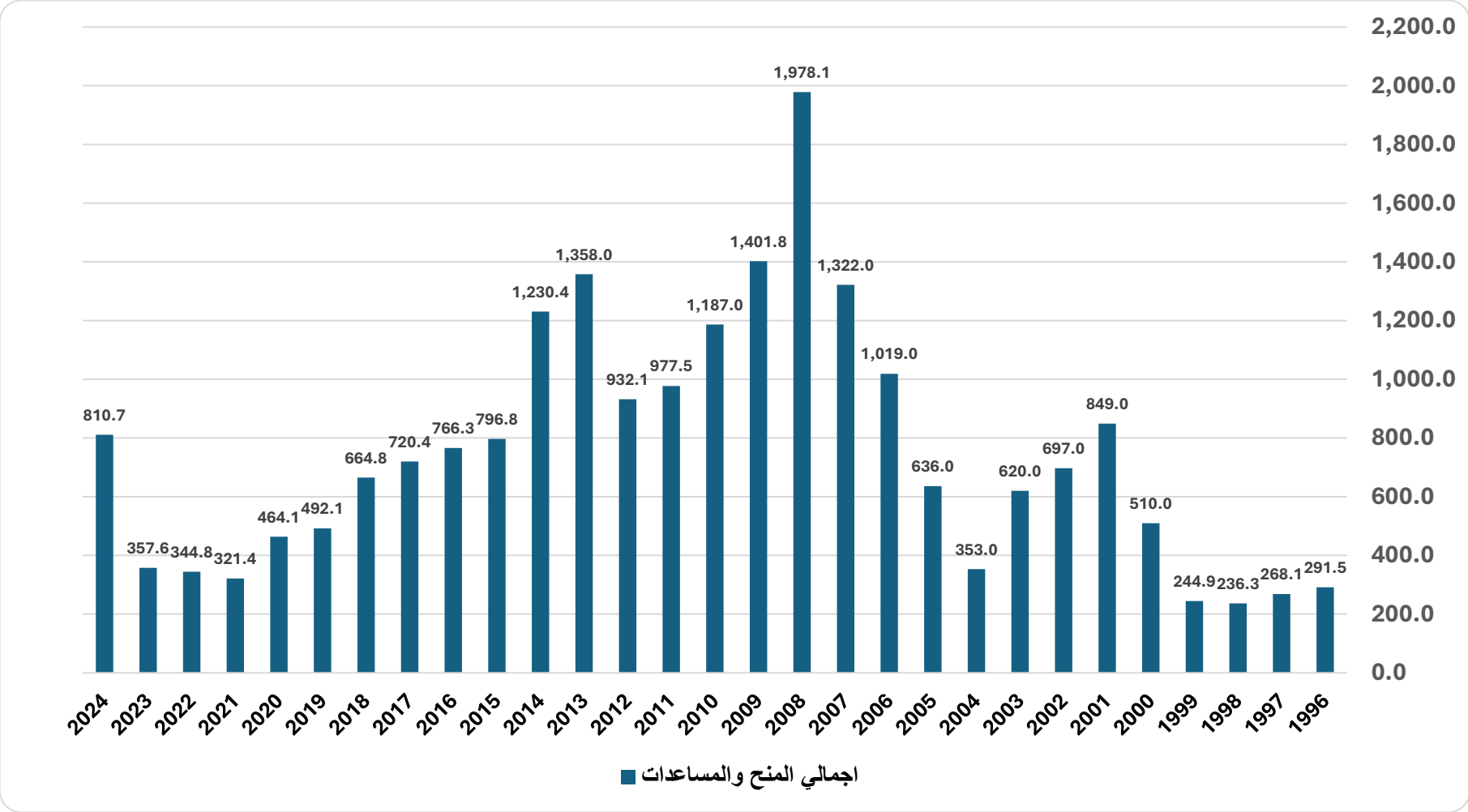

الخطط التنموية الوطنية في فلسطين ومدى انفاذها:

تعد الخطط التنموية الوطنية في فلسطين إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات المتعاقبة لتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف الاستقلال الاقتصادي وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي المشروط، منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وُضعت سلسلة من الخطط التنموية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطن الفلسطيني، وتعزيز القطاعات الحيوية، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي والقيود المفروضة على الموارد الطبيعية والمعابر التجارية.

وقد اتسمت هذه الخطط بمرونتها في التعامل مع الأوضاع المتغيرة التي تشهدها فلسطين، حيث تأثرت إلى حد كبير بالسياق السياسي والاقتصادي، لا سيما مع تراجع الدعم الدولي، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيود على حركة البضائع والأفراد، مما أعاق تنفيذ العديد من المشاريع التنموية. وعلى الرغم من ذلك، حاولت الحكومات الفلسطينية تبني سياسات تهدف إلى تعزيز الاعتماد على الموارد المحلية، وتشجيع الاستثمارات، وتحقيق نمو اقتصادي يساهم في بناء اقتصاد مستدام قادر على مواجهة التحديات الخارجية. وركزت الخطط التنموية الفلسطينية على عدة محاور رئيسية، منها بناء مؤسسات حكومية قوية وفعالة، تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، كما أولت اهتماما خاصا بتمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني كشريكين أساسيين في التنمية، وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، شهدت فلسطين العديد من الخطط التنموية التي حملت عناوين مختلفة مثل "خطة الإصلاح والتنمية"، و"أجندة السياسات الوطنية"، و"الصمود المقاوم والتنمية بالعناقيد"، وكلها جاءت استجابة للمتغيرات السياسية والاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

رغم أن جهود التخطيط التنموي عادة ما تكون مدفوعة بالرغبة في إيجاد إطار عام يضبط استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة ويسخرها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، أو معالجة مشاكل معينة خلال فترة محددة، إلا أن هذه الجهود تكون مرتبطة، في الغالب، في سياق عام لتوجيه تلك الجهود، فقد أطلقت السلطة الوطنية الفلسطينية سلسلة من الخطط الوطنية التنموية منذ نشأتها، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السيادة الوطنية. تتنوع هذه الخطط في أهدافها وتركيزها،

خطط التنمية الوطنية،

- **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية:(2008-2010)**

الهدف: تركز على إصلاح المؤسسات الفلسطينية وتعزيز القدرات المؤسسية، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحتوى: تتضمن إصلاحات في المجالات الإدارية، الاقتصادية، والاجتماعية لضمان تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الاستقرار.

- **خطة التنمية الوطنية 2011-2013 "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة:"**

الهدف: تسعى إلى تحقيق التنمية الوطنية من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

المحتوى: تشمل جهوداً لتطوير البنية التحتية، تعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز السيادة الفلسطينية في مختلف المجالات.

- **خطة التنمية الوطنية 2014-2016 "بناء الدولة وتجسيد السيادة:"**

الهدف: تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة وتعزيز سيادتها الوطنية.

المحتوى: تركز على تطوير القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وتعزيز الحكم المحلي، وتوسيع البنية التحتية الأساسية لدعم التنمية المستدامة.

- **أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 "المواطن أولاً:"**

الهدف: تحسين جودة حياة المواطن الفلسطيني وتعزيز حقوقه.

المحتوى: تتضمن برامج ومبادرات لتحسين الخدمات الأساسية، دعم التنمية الاجتماعية، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمواطنين.

- **الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023 "الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال:"**

الهدف: التركيز على الصمود في وجه التحديات وتعزيز الاستقلال الاقتصادي من خلال استراتيجيات تنموية متعددة.

المحتوى: تشمل استراتيجيات لتعزيز الصمود الوطني، تحقيق الانفكاك عن الاعتماد الخارجي، وتنمية قطاعات رئيسية مثل الصناعة والزراعة، من خلال مشاريع تنموية تجمع بين الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستدامة.

منهجية التخطيط الاستراتيجي في دولة فلسطين للمرحلة القادمة:

تم اعدادها من خلال مكتب رئيس الوزراء، بعد مراجعة شاملة للمنهجية الحالية، وبما يحقق الأولويات الوطنية، حيث تضمن المنهجية الأولويات الاستراتيجية الرئيسة لدورة التخطيط 2024-2029:

1. الصمود المقاوم.
2. الانفكاك عن الاحتلال.
3. تدويل الصراع.
4. تعزيز القاعدة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني.
5. تحسين الخدمات للمواطنين.
6. الاصلاح الحكومي.
7. تعزيز الرواية الوطنية[10].

عمليا تم وقف تلك الخطة الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية المنبثقة منها بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025-2026،

أطلقت الحكومة الفلسطينية في نهاية شهر 2024/11، البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025-2026، حيث يشمل البرنامج الوطني للتنمية والتطوير في مرحلته الأولى لتنفيذه خلال العامين القادمين، بما يتضمن محورين رئيسيين، المحور الأول: 7 مبادرات تنموية لتعزيز جودة الخدمات والنهوض الاقتصادي، فيما يتضمن المحور الثاني 4 ركائز لتطوير البيئة التشريعية والارتقاء بالأداء المؤسسي. إذ

[10] منهجية التخطيط الاستراتيجي في دولة فلسطين- مكتب رئيس الوزراء، 2023، صفحة (9).

تشمل المبادرات: توطين الخدمات الصحية، التحول لمصادر الطاقة المتجددة، شمولية الحماية الاجتماعية، استدامة هيئات الحكم المحلي، الأمن الغذائي، التعليم من أجل التنمية، التحول الرقمي. فيما تتضمن الركائز الـ 4: تطوير السياسات المالية وإدارة المالية العامة، وتعزيز منظومة الحكومة وسيادة القانون، وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار والأعمال، والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية المُقدَمة[11].

وعليه يرى **الباحثون** أن الخطط التنموية الوطنية في فلسطين تعد جهودًا استراتيجية هامة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السيادة الوطنية، وتتنوع في أهدافها ومرتكزاتها، فهذه الخطط على الرغم من ارتباطها بالسياق العام لتوجيه الجهود التنموية، تواجه تحديات جمة في تطبيقها بسبب الظروف السياسية والاقتصادية المعقدة التي تمر بها فلسطين، لاسيما الحروب المستمرة والحصار المفروض على قطاع غزة، وعلى الرغم من أن هذه الخطط تتنوع بين الإصلاح المؤسسي، وتنمية القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتعزيز السيادة الفلسطينية، إلا أن تنفيذها يتعثر في ظل الظروف الأمنية الراهنة، وفي ظل عدم وجود مغلفات مالية لإنفاذها.

ومن جهة أخرى، تعتبر منهجية التخطيط الاستراتيجي المحدثة للأعوام 2024–2029 خطوة إيجابية نحو تطوير الخطط المستقبلية، حيث تركز على الأولويات الوطنية مثل الصمود المقاوم والانفكاك عن الاحتلال، إلى جانب تحسين الخدمات للمواطنين وتعزيز القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، ومع ذلك توقف تنفيذ تلك الخطط بسبب الحرب على غزة يعكس التحديات العميقة التي تواجهها فلسطين في تحقيق تنميتها المستدامة، مما يستدعي ضرورة إعادة تقييم وتحديث الاستراتيجيات بشكل يتماشى مع الوضع الراهن ويتناسب مع التغيرات المستمرة على الأرض.

وبشكل عام تعتبر قضية التمويل من ابرز معيقات خطط التنمية في فلسطين، كونها تعتمد سقف متفائل للتمويل، وعلى أرض الواقع ما يصل من تمويل لا يكفي لتنفيذ برامج ومشاريع تلك الخطط او الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية المنبثقة عنها.

[11] البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025-2026، ص: 15.

خلاصة الفصل

يستعرض هذا الفصل تطور التمويل الخارجي لفلسطين "الموازنة العامة" منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، حيث كان التمويل الدولي أحد الركائز الأساسية لدعم الموازنة العامة وتمويل المشاريع التنموية، توضح البيانات أن حجم المساعدات الخارجية قد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال فترات معينة، خاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، لكنه تعرض لتراجع ملحوظ بعد عام 2015، مما أثر على قدرة الحكومة الفلسطينية على تنفيذ خططها التنموية، كما يناقش الفصل خطط التنمية الوطنية التي تبنتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، والتي هدفت إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل الاعتماد على التمويل الدولي، غير أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى شروط المانحين، او عدم توفر التمويل، أعاقت تنفيذ العديد من هذه الخطط.

يشير الفصل إلى أن هناك حاجة ملحة لتطوير سياسات تنموية أكثر استدامة تعتمد على الموارد المحلية لتقليل التبعية للمساعدات الخارجية المشروطة.

الفصل الثاني

التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية ... وشروط المانحين

الفصل الثاني

التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية ... وشروط المانحين

المساعدة الإنمائية الخارجية، كما هو معروف في عالم اليوم بالمساعدات الخارجية، قد تم وضع اللبنة الأولى لها في كانون الثاني/ يناير 1949. فقد أنشأ المجتمع الدولي، وخصوصًا الولايات المتحدة، مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في عام 1945، للرد على طلبات المساعدة، ولسد الفجوة المالية في البلدان التي عانت من عجوزات مالية، والتي مزقتها الحروب في أوروبا وآسيا.

وبعد الانتهاء من مساعدة الدول الأوروبية المتضررة من الحروب، كان التركيز وما يزال، على توسيع أنشطة مؤسسات التمويل الدولية، لتشمل الدول الفقيرة والنامية على مستوى المعمورة. ولم يستمر الأمر طويلً بعد إعادة الإعمار، حتى بدأت دول أوروبية غربية عديدة في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إضافة إلى الولايات المتحدة، بفتح برامج تنموية ثنائية ومباشرة مع الدول الفقيرة لمساعدتها، معظمها كان مستعمرا من الدول الاوروبية، حتى وصل الرقم إلى نحو ثلاثين دولة، لديها برامج مساعدات خارجية كبيرة جدًا ذات الصفة الثنائية.

وهناك من يعرّف المساعدات الخارجية من خلال أشكالها المختلفة، فهناك المساعدات الاقتصادية وتمويل التجارة، والمساعدات الخيرية، والمساعدات العسكرية والأمنية، والمساعدات السياسية. وتُعرف المساعدات الخيرية، بأنها جهود الجهات المانحة في محاربة الجوع والبؤس واليأس في الدول الفقيرة. وتُعرف المساعدات الاقتصادية، من حيث جهود الجهات المانحة في دعم سكان البلدان (المُتخلفة) اقتصاديًا لتطوير مواردها، وتهيئة الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام لكي تكون مكتفية ذاتيًا. ويُنظر إلى المساعدات السياسية والأمنية والعسكرية من حيث برامج المعونات المُقدّمة من الجهات المانحة، والجهود المبذولة، لتحقيق الاستقرار السياسي في البلد المُتلقي، ما يقلل احتمالات نشوب صراعات وحروب، ودعم السلام وتعزيز الديمقراطية، والحفاظ على الاستقلال السياسي للمستعمرات السابقة للدول المانحة، وخلق مناطق النفوذ الجديدة للدول المانحة.[12]

المنح والمساعدات الخارجية للفلسطينيين:

تعتمد فلسطين على المساعدات الخارجية والمنح الدولية لدعم اقتصادها وتمويل مشاريع التنمية، في ظل التحديات المستمرة التي تواجهها نتيجة الاحتلال الإسرائيلي والقيود المفروضة على الموارد الطبيعية

[12] المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، موسى علاية، 2015، صفحة 76

والتجارة، منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، لعبت المساعدات الدولية دورا محوريا في دعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، من خلال توفير التمويل اللازم للخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والبرامج التنموية المختلفة.

ورغم أن هذه المساعدات ساهمت في تحسين بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها غالبا ما تكون مشروطة بقيود سياسية واقتصادية تفرضها الجهات المانحة، مثل الولايات المتحدة وجول أخرى، مما يحد من قدرة الحكومة الفلسطينية على تنفيذ سياسات تنموية مستقلة، وتخضع هذه المنح لاعتبارات سياسية، حيث يستخدمها بعض المانحين كأداة ضغط لتوجيه القرارات الفلسطينية وفقا لمصالحهم، وهو ما أدى إلى تزايد الجدل حول مدى استدامة هذا التمويل وتأثيره على السيادة الوطنية.

تاريخياً، خضعت المساعدات الخارجية لمنطق التوازنات السياسية، سواء على مستوى منظمة التحرير قبل أوسلو أو على مستوى السلطة الفلسطينية حالياً، وإن مثال ذلك الدعم العربي والخليجي المقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية، فعلى الرغم من وصفه في العديد من الأدبيات بأنه دعم غير مشروط أو تشبيهه بالشيك المفتوح للمنظمة، إلا أنه مر بتحول جذري عقب حرب الخليج سنة 1990/1991 نظراً لموقف المنظمة القريب من العراق، حيث كشف توقف هذا الدعم عن الاتكالية المالية التي تشكلت عند منظمة التحرير، وكيف كان هذا الدعم يعبر سابقاً عن توازنات سياسية معينة كان تدعمها الدول الممولة داخل المنظمة. وتربط بعض الأدبيات قطع التمويل عن منظمة التحرير في حينها بقبول الأخيرة باتفاق أوسلو وتقديم جملة من التنازلات السياسية[13].

في أعقاب توقيع اتفاقية الحكم الانتقالي (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في أيلول من العام 1993، عقدت الدول المانحة في أكتوبر من العام نفسه مؤتمرًا شاركت فيه 42 دولة ومؤسسة بهدف حشد المساعدات للسلطة الفلسطينية والذي تم بموجبه انشاء سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع، ولإيجاد إدارة موحَّدة لتنسيق المساعدات المالية والفنية المقدمة لتلك السلطة. وكان الهدف المفترض من هذه المساعدات هو تمكين السلطة الوليدة من إدارة المناطق الفلسطينية، وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية في حينه، وإعادة تأهيل موارد بشرية مثل المطاردين والأسرى والعائدين، وإقامة المرافق والمؤسسات العامة، سعيًا منها للوصول إلى حالة تنموية شاملة ومستدامة. وقد جاء هذا التحرك الدولي السريع بدافع إكساب اتفاق أوسلو مصداقية اقتصادية لدى المواطنين الفلسطينيين الذين أبدوا حذرًا وترددًا في دعم الترتيبات السياسية والأمنية المنبثقة عنه. وكان الافتراض الأساسي لهذا التحرك هو: إذا كان لهذا

[13] هند بطة، فاعلية الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية، مرصد، السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2021م، ص19.

الاتفاق أن يعمل على الأرض ويصمد أمام التحديات، فلا بد أن يلمس المواطن الفلسطيني العادي تغيرًا إيجابيًا في نوعية حياته اليومية.

وقد تطور هذا "الالتزام" فيما بعد، إلى ما أصبح يعرف بمفهوم "توزيعات عوائد السلام" في أدبيات المؤيدين لمشروع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والتعايش الإقليمي. وقد نجح هذا التحرك الدولي فعلا في تأمين تعهدات إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار في غضون ثلاثة شهور – فقط– من تاريخ انعقاد المؤتمر لتمويل خطة إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني وتطوير بنيته التحتية على مدار ثلاثة أعوام. وأخذت المساعدات الدولية منذ ذلك الحين تتدفق على الشعب الفلسطيني من جهات متعددة، وبقنوات مختلفة، ولأوجه إنفاق متنوعة، وبشروط عديدة، وبوتائر غير منتظمة، إلى أن وصل حجمها التراكمي إلى ما يزيد على 7 مليارات دولار، كما في نهاية العام 2004، أي بنصيب سنوي متوسط للفرد الواحد من هذه المساعدات يقارب 300 دولار، وهذا يعتبر من أعلى مستويات المساعدات في العالم.[14] وبادرت منظمة التحرير الفلسطينية الى انشاء المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار 'بكدار' لإدارة هذا الملف. وقد تراجع الدعم الدولي بشكل حاد للسلطة الفلسطينية، خاصة بعد العام 2015، وتوقف الدعم الأمريكي للسلطة الفلسطينية بشل كامل في اعقاب إقرار الكونغرس الأمريكي لقانون تايلور فورس في العام 2018.

ففي عام 2018، اتجهت إدارة ترامب إلى تقليص المساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين بشكل كبير، في خطوة اعتُبرت وسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية لحملها على الانخراط في مفاوضات سلام فلسطينية–إسرائيلية بوساطة أمريكية، ومع ذلك تمسكت السلطة الفلسطينية بموقفها وواصلت قطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن، وهو القرار الذي اتخذته عقب إعلان ترامب في ديسمبر 2017 الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل.

اقتطاعات التمويل لعام 2018:

في إطار سياستها تجاه الفلسطينيين، قامت الإدارة الأمريكية بإعادة توجيه 231.532 مليون دولار من معوناتها الاقتصادية الثنائية، والتي كانت مخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك 25 مليون دولار لدعم مستشفيات القدس المحتلة، كما أوقفت مساهماتها الإنسانية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

[14] عبد الكريم، د. نصر (2005) نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، من إصدارات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" ، صفحة 1

اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، مما أدى إلى تراجع التمويل الأمريكي للوكالة من 359.3 مليون دولار في عام 2017 إلى 65 مليون دولار فقط في 2018.

وفي 31 أغسطس 2018، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً وقف أي مساهمات جديدة لدعم الأونروا، مما ترك أثرًا بالغًا على عملياتها، حيث أنها تقدم خدمات التعليم والرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية لحوالي 5.4 مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، ولبنان، وسوريا، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت تساهم بما يقارب ثلث ميزانية الأونروا في عام 2017.

وعلى الرغم من قرار إدارة ترامب بتقليص المساعدات في 2018، إلا أنه لم يكن واضحًا مقدار التمويل الفعلي الذي خُصص من إجمالي 231.532 مليون دولار لدعم الفلسطينيين، خاصة مع تعليق الكونغرس لجميع أموال الدعم الاقتصادي المباشر للسلطة الفلسطينية بموجب "قانون تايلور فورس" الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2018.

ويفرض القانون قيودًا صارمة على تقديم الدعم الاقتصادي للفلسطينيين، حيث يحظر تقديم أي تمويل مستقبلي ما لم تتوقف الجهات الفلسطينية عن دفع مخصصات الأسرى والمعتقلين لدى قوات الاحتلال أو عائلات الفلسطينيين الذين قُتلوا خلال تنفيذهم عمليات تُصنَّف كأعمال إرهابية من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية[15].

تسييس المعونات الإنسانيَّة:

على الرغم من أن السياسة الإنسانية الأمريكية تُبنى نظريًا على أساس الاحتياج الفعلي، مع التأكيد على استقلالها عن الاعتبارات السياسية، إلا أن إدارة ترامب وظّفت المساعدات المخصصة للاجئين الفلسطينيين بشكل مثير للجدل، مستخدمةً إياها كأداة ضغط لدفع السلطة الفلسطينية نحو المفاوضات.

وفي يناير 2018، وجّهت 21 منظمة دولية للدعم الإنساني رسالة إلى إدارة ترامب، أعربت فيها عن قلقها إزاء تسييس قرار تعليق المساعدات المقدمة لوكالة الأونروا، بدلًا من الاستناد إلى احتياجات الوكالة الفعلية. ووصفت هذه المنظمات القرار بأنه "انحراف خطير عن السياسة الأمريكية التقليدية المتعلقة بالمعونات الإنسانية الدولية."

ورغم التخفيضات الكبيرة في المساعدات الإنسانية، إلا أن الدعم الأمريكي لقوى الأمن الفلسطينية التابعة للرئيس محمود عباس في الضفة الغربية لم يشهد أي تراجع، حيث استمر تقديم التمويل لتدريبها وتزويدها بمعدات غير قتالية. يهدف هذا الدعم إلى تعزيز سيادة القانون في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة

[15] مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، موقع إلكتروني عبر الرابط: https://www.addameer.org/node/4253

الفلسطينية، إلى جانب تعزيز التنسيق الأمني مع إسرائيل، وهو الأمر الذي استمر رغم معارضة الرأي العام الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن إدارة ترامب عمدت إلى تسييس المعونات الإنسانية بشكل علني، فإن المساعدات الأمريكية للفلسطينيين لطالما كانت مشروطة بقيود صارمة، من بينها:

- حظر تقديم أي مساعدات لحركة حماس أو الجهات التابعة لها.
- منع تمويل أي حكومة فلسطينية تضم حماس أو تتعاون معها بموجب اتفاق.
- تعليق المساعدات الاقتصادية في حال توجه الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق ضد إسرائيل بشأن انتهاكات مزعومة ضد الفلسطينيين.
- حظر التمويل في حال حصول الفلسطينيين على صفة دولة عضو أو عضوية كاملة في الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها المتخصصة (باستثناء اليونسكو) دون اتفاق مسبق مع إسرائيل.
- منع تقديم أي دعم لمنظمة التحرير الفلسطينية أو هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.
- منع تقديم المساعدات للكوادر الحكومية التابعة للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة.

تُظهر هذه الشروط كيف أن المساعدات الأمريكية لم تكن يومًا محايدة، بل استُخدمت كأداة ضغط سياسي للتحكم في السياسات الفلسطينية وفقًا للمصالح الأمريكية والإسرائيلية[16].

وخلاصةً لما سبق نرى أن المساعدات الخارجية للفلسطينيين، رغم أنها تشكل شريان حياة ضروري في العديد من المجالات، إلا أنها تأثرت بشكل كبير بالاعتبارات السياسية التي تفرضها الدول المانحة، فهذا التسييس للمساعدات يعكس تحديات كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الفلسطيني المستقل، وإن الاعتماد على المساعدات المشروطة، التي تتغير وفقاً للتوجهات السياسية، يزيد من هشاشة الوضع الفلسطيني ويحد من القدرة على اتخاذ قرارات سياسية وتنموية مستقلة.

كما أنه من الواضح أن المساعدات الدولية، بما فيها الدعم العربي والخليجي، يمكن أن تكون أداة للضغط على السلطة الفلسطينية لدفعها نحو مواقف سياسية معينة، مما يقلل من فاعليتها في تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني على المدى الطويل، لذلك نرى بضرورة البحث عن حلول بديلة لضمان استدامة الدعم دون تسييسه، والعمل على تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على تحفيز التنمية الذاتية من خلال إصلاحات اقتصادية وإدارية، والتوجه نحو تعزيز التعاون الدولي بعيدا عن الضغوط السياسية.

[16] نادر الصفدي، لماذا يبقي ترامب على تمويل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية؟، الخليج أونلاين، موقع إلكتروني عبر الرابط: http://khaleej.online/gAbWwV

أهداف التمويل الدولي:

تتنوع أهداف التمويل بشكل عام بين الأهداف السياسية والاقتصادية، التي تهدف إلى إزالة التوتر داخل مجتمعات العالم الثالث، والعمل قدر الإمكان على حماية مصالح الدول المانحة، يشمل التمويل أيضا جهوداً للحد من الفقر، تحسين وضع المرأة في هذه الدول، والتنمية والتطور الصحي من خلال تعزيز صحة المرأة والطفل.

ارتبط التمويل في فلسطين بشكل وثيق بعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، بعد توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993، شهدت فلسطين زيادة ملحوظة في التمويل للمنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث بدأ التمويل الخارجي يطفو على السطح مع الزيادة الملحوظة في عدد المؤسسات الأهلية التي حصلت على تراخيص للعمل في أراضي السلطة، واهتمام المانحين بدفع عملية السلام، ويمكن تلخيص أهداف التمويل الدولي للفلسطينيين كما يلي:

تحقيق أهداف سياسية:

- دعم عملية التسوية السلمية: يتم توجيه التمويل لدعم مشاريع ومبادرات تدعم عملية السلام وتساهم في تحقيق الأهداف السياسية للدول المانحة، بما في ذلك الضغط على الأطراف الفلسطينية لتقديم تنازلات تتماشى مع مصالح هذه الدول[17].
- التأثير على السياسات الفلسطينية: يهدف التمويل إلى التأثير على السياسات الفلسطينية وضمان أن تتماشى مع الأجندات الدولية، مثل احترام الالتزامات تجاه إسرائيل[18].

تعزيز الاستقرار والأمن:

- إزالة التوترات: يعمل التمويل على تقليل التوترات داخل المجتمع الفلسطيني وخلق بيئة أكثر استقرارًا، مما يسهم في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.
- الحد من النزاعات الداخلية: يسعى التمويل إلى تقليل النزاعات الداخلية وتعزيز الاستقرار السياسي من خلال دعم المشاريع التي تعزز الوحدة الوطنية والتعاون بين الفصائل الفلسطينية.

[17] لا يقف شرط الوكالة الأميركية عند التوقيع على وثيقة "نبذ الإرهاب" للحصول على التمويل، بل يتعداه إلى فحص أمني كاملٍ لأعضاء مجلس الإدارة وطاقم العاملين في المشروع ضمن ما يُسمى (Vetting)، حيث يتم الفحص في خلفية كل المستفيدين من المشروع للتأكد من خلوها من أي شخص له خلفية نضالية

[18] يسعى التمويل المشروط سياسيًا إلى إقحام الرؤية السياسية للممول على وثائق المشروع، كما هو الحال في "وثيقة الإرهاب" التي تفرض على المؤسسات من قبل الوكالة الأميركية للتنمية، حيث إن تعريف الإرهاب هو موضوع سياسي بامتياز، ويقحم في اتفاقيات فنية، ما يرتب على المؤسسات شروطًا قانونية وسياسية ليست ذات صلة بالمشروع.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- الحد من الفقر: دعم البرامج والمشاريع التي تهدف إلى الحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية في فلسطين.
- تحسين صحة المرأة والطفل: التركيز على تحسين الوضع الصحي للمرأة والطفل، ودعم مبادرات التنمية الصحية التي تسهم في تحسين جودة الحياة.

تعزيز القيم الاجتماعية:

- دعم قضايا حقوق الإنسان: تمويل البرامج التي تعزز حقوق الإنسان والمساواة، بما في ذلك تعزيز وضع المرأة وحقوق الأطفال.

استجابة للأزمات:

- التعامل مع الأزمات الإنسانية: تقديم الدعم في أوقات الأزمات والاضطرابات الإنسانية لتحسين الظروف الحالية والاستجابة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني.

إجمالا، يظهر أن التمويل الدولي للفلسطينيين يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على تحقيق الاستقرار والسلام بما يتماشى مع مصالح الدول المانحة، حيث أن قبول الفلسطينيين بالتسوية السلمية يشير إلى أن الأهداف السياسية وراء الدعم الدولي قد تكون أكثر وضوحا مما يُعتقد، على الرغم من الدعم الكبير والنوايا الحسنة التي تدعيها الدول الداعمة، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، فإن مطالبها وأهدافها غالبا ما تركز بشكل رئيسي على ضمان الأمن الإسرائيلي، من خلال الضغط على السلطة الفلسطينية للتمسك بالتزاماتها تجاه إسرائيل كشرط لتقديم المساعدات واستمرارها.

يمكن التأكيد على الطابع السياسي للتمويل الدولي من خلال عدة مؤشرات، مثل:

- عقب انتخابات عام 2006، حيث منحت اللجنة الرباعية حركة حماس مهلة شهرين للاعتراف بإسرائيل مقابل استمرار تقديم المساعدات، وواقع الامر ان حماس لم تعترف فتم مقاطعتها دوليا.
- ممارسات الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتان لم تكتفيا بوقف المساعدات، بل استخدمتا قوانين مكافحة الإرهاب لفرض المقاطعة على الحكومة الفلسطينية، مما ساهم في تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني.

- تجميد الكونغرس الأمريكي للمساعدات المقدمة للفلسطينيين بعد خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أكد فيه الطلب الفلسطيني للاعتراف بدولة فلسطين، وتلاها عدد من القرارات التي أوقفت التمويل الأمريكي لفلسطين وتحديدا في حقبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، و"قوننة" وقف التمويل من خلال قانون تايلور فورس.

هشاشة التمويل الدولي، وارتباطه بسياسات واجندات المانحين، تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID نموذجاً:

منذ اليوم الأول لتسلم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مهامه في 2025/1/20، اتخذ قرار تنفيذيا ضن عشرات القرارات التنفيذية التي وقعها، يقتضي بإعادة تقييم وتنظيم المساعدات الخارجية للولايات المتحدة، وبعد القرار بعدة أيام، أوقف وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو جميع المساعدات الخارجية الأمريكية الممولة من قبل أو من خلال وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) للمراجعة، من خلال بيان أصدرته الخارجية الامريكية، وامر تنفيذي بتجميد كافة أنشطة وفعاليات واتفاقيات والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بما فيها القائمة في فلسطين، وتبعا لبيان الخارجية الأمريكية، فقد تم التجميد من اجل "مراجعة جميع برامج المساعدات الخارجية لضمان كفاءتها وتوافقها مع السياسة الخارجية الأمريكية بموجب أجندة أمريكا أولاً"[19].

وتبعا للأمر التنفيذي، تم إيقاف عمل كافة المشاريع والبرامج الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمؤسسات التابعة لها في فلسطين، دون حتى فترة انهاء اعمال قائمة، ومباشرة تم منح جزء من العاملين اجازات مفتوحة، وتم انهاء عقود العديد من الموظفين بشكل مباشر، ووقف كافة الاتفاقيات الموقعة مع المقاولين والموردين والمتعاقدين.

ولم يقتصر الامر على المتعاقدين والموظفين المحللين، بل أصدرت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بياناً جديداً أعلنت فيه ان "يوم الجمعة 7 فبراير 2025، الساعة 11:59 مساءً (حسب توقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة)، سيتم وضع جميع موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذين يتم تعيينهم بشكل مباشر في إجازة إدارية على مستوى العالم، باستثناء الموظفين المعينين المسؤولين عن الوظائف الحرجة للمهمة والقيادة الأساسية والبرامج المخصصة بشكل خاص. وبالنسبة لموظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

[19] الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الامريكية، ونص قرار تجميع عمل USAID، Implementing the President's Executive Order on Reevaluating and Realigning United States Foreign Aid - United States Department of State

المنتشرين حاليا خارج الولايات المتحدة، تقوم الوكالة، بالتنسيق مع البعثات ووزارة الخارجية، بإعداد خطة، وفقًا لجميع المتطلبات والقوانين المعمول بها، والتي بموجبها ستقوم الوكالة بترتيب ودفع تكاليف السفر للعودة إلى الولايات المتحدة في غضون 30 يومًا وتوفير إنهاء عقود PSC وISC التي لم يتم تحديدها على أنها ضرورية. ستنظر الوكالة في الاستثناءات على أساس كل حالة على حدة وتمديدات السفر للعودة بناءً على الصعوبات الشخصية، أو العائلية، أو مخاوف التنقل أو السلامة أو لأسباب أخرى. على سبيل المثال، ستنظر الوكالة في الاستثناءات بناءً على توقيت الفصل الدراسي للمعالين، أو الاحتياجات الطبية الشخصية، أو العائلية، أو الحمل وأسباب أخرى. سيتم تقديم إرشادات إضافية حول كيفية طلب الاستثناء قريبًا[20].

وعلى الرغم من كون القرار الأول هو تجميد المساعدات لمدة 90 يوم للمراجعة والتقييم، الا أن البينات اللاحقة والإجراءات على الأرض تشير الى ان وقف المساعدات يمكن ان يكون نهائيا، او على الأقل تقنين كبير لها.

وعملياً فقد مئات الموظفين الفلسطينيين والمتعاقدين، وعشرات المؤسسات الاهلية بين ليلة وضحاها التمويل، بدون سابق انذار، وتم إيقاف كافة البرامج والمشاريع التي تنفذها، والتي يستفيد منها الالاف من الفئات المستهدفة والمستفيدة، حتى بدون مراعاة أسس تصفية الاعمال او الانسحاب من السوق.

وما تم من وقف وتجميد كافة برامج ومشاريع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية دليل واضح على هشاشة التمويل الدولي، وخضوعه لأجندات سياسية، بل وسبب ضرر لمؤسسات المجتمع المدني، وللفئات المستفيدة، ومن المتوقع ان تعاني عشرات من مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين من وقف هذا التمويل، لدرجة اغلاق تلك المؤسسات، كونها اعتمدت بشكل رئيس على هذا التمويل.

تبعاً لبيانات الخارجية الامريكية المحدثة لغاية نهاية العام 2024، فقد قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مبلغ 230 مليون دولار كتمويل إضافي لدعم برامج الانتعاش الاقتصادي والتنمية في الضفة الغربية وغزة. ومنذ عام 2021، استثمرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الضفة الغربية وغزة أكثر من 600 مليون دولار على شكل تمويل دعم اقتصادي للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى أكثر من 2.1 مليار دولار على شكل مساعدات إنسانية منذ 7 تشرين أول/أكتوبر 2023[21].

[20] الموقع الالكتروني للوكالة الامريكية للتنمية الدولية U.S. Agency for International Development
[21] بيان صحفي صادر عن المكتب الأمريكي للشؤون الفلسطينية https://palestinianaffairs.state.gov/

وتبعا لمذكرة حول سياسة المساعدات التنموية الهولندية، قررت الحكومة الهولندية إعادة هيكلة مساعداتها الدولية، مع تقليص كبير في الميزانية يصل إلى 2.4 مليار يورو سنويًا بحلول 2027، وخفض نسبة المساعدات من الدخل القومي الإجمالي من 0.62% في 2024 إلى 0.44% في 2029. كما أصبح الدعم مرتبطًا بالمصالح الاقتصادية والأمنية والهجرة، مع تركيز أكبر على إدارة المياه، الأمن الغذائي، الصحة، والهجرة، بينما تم إلغاء دعم برامج المساواة الجندرية والتعليم العالي في إفريقيا، وخفض تمويل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

أما من حيث الأولويات الجغرافية، فسيتم التركيز على غرب إفريقيا، القرن الإفريقي، وشمال إفريقيا والشرق الأوسط (المغرب، تونس، الأردن، العراق)، فيما سيتم تقليص البرامج التنموية خارج هذه المناطق مثل منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. لم يذكر التقرير فلسطين بشكل مباشر ضمن الأولويات أو المناطق المستثناة، ما قد يشير إلى غيابها عن استراتيجية الدعم الجديدة.

لذلك، بينما لم يذكر التقرير استثناءً صريحًا لفلسطين، فإن عدم إدراجها ضمن المناطق ذات الأولوية قد يعني تراجع الدعم الموجه إليها ضمن هذه الاستراتيجية الجديدة.

البيانات والمؤشرات السابقة توضح كيف أن المساعدات الدولية قد تكون مشروطة بأهداف سياسية تتجاوز مجرد الدعم الإنساني والتنموي، مما يعزز حالة الانقسام ويعيق التقدم في الإصلاح والتنمية، كما انها هشة مرتبطة بأجندات المانحين واولوياتهم، مما يعرض الجهات المستفيدة (قطاع حكومي او هيئات محلية اتو قطاع خاص او قطاع اهلي) الى صدمات تتعلق بوقف التمويل.

التمويل الدولي المشروط: طبيعة وآليات

تعريف: هو شكل من أشكال المساعدات المالية التي تقدمها الدول والمؤسسات الدولية للدول النامية، مشروط بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تحددها الجهة الممولة.

الأسباب: سد العجز المالي، دعم الإصلاحات الاقتصادية، تعزيز الحوكمة.

آليات العمل: اتفاقيات التمويل، مؤشرات الأداء، عمليات التقييم.

تأثير التمويل المشروط على السياسات العامة الفلسطينية

أولا: الاقتصاد، من خلال:

- توجيه الإنفاق الحكومي نحو أولويات المانحين.
- تقييد حرية اتخاذ القرارات النقدية والمالية.
- الضغط على تبني سياسات ليبرالية قد لا تتناسب مع الظروف المحلية.

ثانيا: المجتمع، من خلال:

- التركيز على مشاريع قصيرة الأجل بدلاً من التنمية المستدامة.
- التركيز على المشاريع بدلا من البرامج ذات الاستدامة.
- إضعاف دور المجتمع المدني في صنع القرار.

ثالثا: السياسة، من خلال:

- تقييد السيادة الوطنية في اتخاذ القرارات السياسية.
- التأثير على الأولويات الوطنية.

التمويل الدولي المشروط والسياسات العامة في فلسطين

التمويل الدولي المشروط، هو التمويل الدولي المشروط هو شكل من أشكال المساعدات المالية التي تقدمها الدول والمؤسسات الدولية إلى الدول النامية، بما في ذلك فلسطين، ويشترط هذا التمويل قيام الدولة المستقبلة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي يحددها الجهة الممولة.

أسباب اللجوء إلى التمويل الدولي المشروط:

- سد العجز المالي: يساعد هذا النوع من التمويل الدول النامية على تغطية العجز في ميزانياتها، وتمويل المشاريع التنموية.

- دعم الإصلاحات الاقتصادية: يشجع المانحون الدول على تنفيذ إصلاحات اقتصادية ضرورية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.
- تعزيز الحوكمة: يهدف التمويل المشروط إلى تحسين مستوى الحوكمة والشفافية في الدول المستقبلة.

الآثار الإيجابية للتمويل الدولي المشروط على فلسطين:

- دعم الاقتصاد الفلسطيني: يساهم التمويل الدولي في دعم الاقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية.
- تحسين الأداء الحكومي: يشجع التمويل المشروط الحكومة الفلسطينية على تنفيذ إصلاحات اقتصادية وإدارية تساهم في تحسين الأداء الحكومي.
- جذب الاستثمارات: يمكن أن يساهم التمويل المشروط في جذب الاستثمارات الدولية المباشرة إلى فلسطين.

الآثار السلبية للتمويل الدولي المشروط على فلسطين[22]

- تقييد السيادة الوطنية: قد يفرض التمويل المشروط قيودًا على سيادة الدولة الفلسطينية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.
- تركيز على الأهداف قصيرة الأجل: قد يؤدي التركيز على تحقيق الأهداف المحددة في اتفاقيات التمويل إلى إهمال الأهداف طويلة الأجل للتنمية المستدامة.
- عدم الاستدامة: قد لا تكون الإصلاحات التي يتم تنفيذها في إطار التمويل المشروط مستدامة في غياب الدعم المستمر من المانحين.

[22] . تعمل إسرائيل على محاصرة عمل المؤسسات الأهلية الفلسطينية وتشويه صورتها أمام الممولين وبشكل خاص الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر إصدار تقارير دورية للمراقب الإسرائيلي للمنظمات الأهلية(NGO Monitor، تعمل على ربط المؤسسات بالتنظيمات الفلسطينية، واتهامها بممارسة أنشطة "إرهابية" وتمويلها. لم تكتفِ إسرائيل بالتحريض على المؤسسات الفلسطينية، وبشكل خاص الرافضة للتمويل المشروط، بل اتخذت إجراءات مباشرة تمس المؤسسات وصلت إلى اقتحام وإغلاق مؤسسة لجان العمل الصحي، وإصدار أمر عسكري بإغلاقها لمدة 6 شهور، سبقها إغلاق عدد كبير من المؤسسات الفلسطينية بالقدس بأوامر عسكرية مشابهة، وصولًا إلى إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي عن ست مؤسسات فلسطينية، على أنها "إرهابية"، بحسب قائمة نشرتها وزارة القضاء الإسرائيلية، التي ذكرت في بيانها أن هذه المؤسسات "مرتبطة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأنها حصلت بين العامين 2014 و2021 على أكثر من 200 مليون يورو من دول أوروبية عدة.
يوسع المراقب الإسرائيلي من نشاطه وتقاريره، حيث لم يكتفِ بمحاولة الربط بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية وفصائل المقاومة، بل توسع إلى ملاحقة المؤسسات الناشطة في حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) وتصدير تقارير ترصد نشاطها وتحرض عليها، إضافة إلى البحث في الخلفية لكل العاملين في المؤسسات، وتركيز الضوء على من لهم سجل اعتقالي لدى الاحتلال.

استراتيجيات الحكومات الفلسطينية للتعامل مع التمويل المشروط

- التفاوض: السعي لتعديل الشروط المفروضة بما يتناسب مع الأولويات الوطنية.
- تنويع مصادر التمويل: البحث عن مصادر تمويل بديلة مثل الاستثمار الدولي المباشر.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: بناء الثقة مع المانحين من خلال تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة.
- بناء القدرات المؤسسية: تطوير المؤسسات الحكومية لزيادة كفاءتها واستقلالها.
- تعزيز التعاون الإقليمي: البحث عن دعم إقليمي لتعزيز الموقف التفاوضي.

معضلة التمويل للمؤسسات الأهلية:

تواجه المؤسسات الأهلية الفلسطينية معضلة كبيرة بسبب اعتمادها شبه الكلي على التمويل الخارجي في تمويل برامجها، ولجوء عدد من الممولين إلى فرض شروط سياسية تستهدف فرض أجندة الممول وأهدافه على حساب الأجندة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، التي تستجيب لحاجات المجتمع الفلسطيني وأولوياته التنموية.

أدى هذا الاعتماد، في ظل غياب آليات واضحة للمواجهة، إلى نجاح الممول في تمرير شروطه، بسبب انقسام الآراء بين من يدعو إلى التعامل مع الأمر الواقع والحفاظ على المؤسسات قائمة وعدم المخاطرة بانهيارها بسبب غياب التمويل، ومن يدعو إلى رفض هذه الشروط، ولكن من دون تقديم آليات بديلة تحافظ على ديمومة عمل المؤسسات.

تنصّ مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية على أن "يلتزم القطاع الأهلي برفض أي تمويل سياسي مشروط، أو أي تمويل من شأنه تغيير طبيعة عملية التنمية، أو تقويض شرعية النضال الوطني الفلسطيني وفقًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكامه"، إلا أن قطاعًا كبيرًا من هذه المؤسسات لم يلتزم بما سبق، ولجأ إلى الالتفاف عليها أو تبرير تلقي التمويل المشروط، ما ساهم في تشجيع ممولين آخرين على وضع شروط سياسية جديدة، كما كان الحال مع الاتّحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن تلقي التمويل المشروط يمثل مخالفة صريحة للمادة (32) من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات العامة للعام 2000، التي تنص على أنه "**يحق للجمعيات والهيئات تلقي مساعدات غير مشروطة لخدمة عملها**[23]"، فإن الجهات الحكومية لم تتخذ أية إجراءات قانونية بحق المنظمات المخالفة لنص القانون، ما فتح المجال لاتساع عدد المنظمات التي تتلقى التمويل المشروط.

إن غياب ثقافة مدنية حول توجيه الدعم للجمعيات الأهلية، قد أدى إلى لجوء الجمعيات الأهلية إلى التمويل الخارجي، كما أدى غياب أي تشريع أو نظام حكومي يحدد رسمًا أو ضريبة على القطاع الخاص يرصد ريعها للجمعيات الأهلية إلى بحث هذه الجمعيات عن مصادر تمويل خارج المجتمع المحلي، والذي هو نتيجة اضطرارية لمبادرين في العمل التطوعي إلى التمويل الخارجي[24]، لكن هذا الاضطرار ألقى تبعاته وشروطه على الجمعيات ومحاولات تكيفها مشروط التمويل الخارجي.

---

[23] قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، المادة رقم (32)

[24] جورج أبو الزلف وآخرون، العمل الأهلي الفلسطيني اتجاهات شتى ومشكلات كثيرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 73، 2018م، ص102.

وعلى الرغم من أنه يوجد في فلسطين وخارجها قطاع خاص ورأسمالية ممولة، بعضها يسيطر على مؤسسة مصرفية كبرى في الوطن العربي، ورغم أنه في ظل السلطة الوطنية نمت طبقة ممولة كبيرة من شركات قطاع الخدمات والتأمين والمصارف وغيرها من وكالات الاستيراد، إلا أن هذا القطاع الخاص والذي تعتبره السلطة الفلسطينية المحرك الأساسي للتنمية، مقتفية توصيف مجموعة البنك الدولي له، هذا القطاع يساهم بشكل ضئيل في تمويل بعض مشروعات المنظمات الأهلية أو الجمعيات الخيرية، فهو قطاع يعطي أشكالًا من العمل الأهلي الاستعراضي، أو الإغاثي مع أن معظم برامج الجمعيات الأهلية تحاول توفير مخرجات تدريبية تخدم هذا القطاع بتوفير قوى بشرية مدربة في الإدارة والإعلام وغير ذلك من الجوانب. والغالبية العظمى من الدول العربية لا تدخل القطاع الأهلي في الحسابات القومية وبيانات الدخل القومي، ورغم تضخم حجم التمويلات التي تتلقاها الجمعيات الأهلية، بيد أن مستوى تحقيق المنح الدولية لمؤشرات التنمية المؤسسية جاء متوسطًا، حيث أن الجمعيات الأهلية تواجه صعوبات في التنسيق بين خدماتها، وبين الخدمات التي تقدمها الدولة مباشرة للمواطنين، وعوامل متصلة بآليات وإجراءات صرف المنح في الجهات المانحة.[25]

وقد أصبح التمويل الدولي سواء كان من هيئة الأمم المتحدة بوكالاتها المختلفة أم من الحكومة الأمريكية أم من الاتحاد الأوروبي أو أي دوله منفردة أو منظماته الأهلية، مطلبًا وحاجة لبعض المنظمات، بل عدد منها نشأ بفعل توفر هذا التمويل، إضافة الى أن المنظمات الأهلية الفلسطينية تخضع لحالة من الإجراءات الرقابية من قبل دولة الاحتلال.[26]

يعاني المجتمع الفلسطيني من ضعف اقتصادي، وخاصة قطاع المؤسسات الأهلية، حيث يعتمد على المانحين، ويضاف إلى ذلك ضعف الدعم المقدم من القطاع الخاص للمبادرات الفلسطينية الداخلية. وإن اعتماد المجتمع الفلسطيني على المساعدات الدولية له تبعات تؤدي إلى حدوث تشوهات داخل المجتمع، وتعتبر إشكاليات التمويل بالغة الأهمية والتأثير في ممارسة الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات.

[25] صلاح محمد إسماعيل، تقويم المنح الدولية في تحقيق التنمية المؤسسية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية المجتمع المحلي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية، قسم تنظيم المجتمع، 2010، ص 493..

[26] أنشأت الحكومة الإسرائيلية موقعًا إلكترونيًا باسم (Israel monitor) مهمته الرقابة على نشاط الجمعيات الأهلية الفلسطينية، والبحث في مصادر تمويلها وتحريض الممولين على نشاطها تحت ادعاء أنها تساعد (منظمات إرهابية) أو أنها تؤيد هذه المنظمات، وقد أدى ذلك إلى قطع التمويل عن بعض الجمعيات، أو تعرضها للمساءلة من قبل الممولين، أو أن الحكومة الإسرائيلية رفعت قضايا ضد بعض هذه الجمعيات لدى محاكم الدول الممولة لها.

حجم التمويل الدولي الموجَّه للمنظمات غير الحكومية في فلسطين وإشكالياته البنيوية،

يمثّل التمويل الدولي أحد الأعمدة الأساسية التي تستند إليها المنظمات غير الحكومية في فلسطين لضمان استمرارية أنشطتها وخدماتها في مختلف القطاعات التنموية والحقوقية، في ظل واقع سياسي واقتصادي هشّ، تعمّقه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والانقسام الداخلي الفلسطيني من جهة أخرى. وقد انعكست هذه الظروف على تآكل البنى التحتية الاقتصادية الوطنية، وضعف الاعتماد على الموارد الذاتية، ما جعل المجتمع المدني الفلسطيني في موقع التلقي شبه الكامل للمساعدات الخارجية (بكو وبرونر، 2020، ص. 47).

وعلى الرغم من توفر بيانات دقيقة حول الدعم الخارجي للحكومة الفلسطينية، إن كان دعم مباشر للخزينة العامة، أو الدعم التطويري من الجهات المانحة، الّا أنه لا تتوفر منصة معتمدة أو تقارير رسمية لحجم التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية في فلسطين، لذا يتم الاعتماد على التقديرات في تحديد حجم التمويل الخارجي لها، وتشير تلك التقديرات إلى أن حجم التمويل الدولي المخصّص سنويًا للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية يتراوح ما بين 300 إلى 500 مليون دولار أمريكي، يُوجَّه إلى مجالات متعددة تشمل حقوق الإنسان، والتعليم، والصحة، والإغاثة الإنسانية، والتنمية الريفية، وقضايا النوع الاجتماعي، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. وتُعد الجهات المانحة الرئيسة في هذا السياق: الاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ودول الشمال الأوروبي، ومجموعة من وكالات الأمم المتحدة، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، إضافة إلى مؤسسات دولية إنسانية وخيرية.

ويُعزى التباين الملحوظ في تقديرات حجم التمويل الدولي السنوي (الذي يتراوح ما بين 300 إلى 500 مليون دولار أمريكي) إلى جملة من العوامل البنيوية والفنية. فمن ناحية، تختلف آليات التوثيق والإفصاح المالي بين الجهات المانحة الدولية، كما لا توجد حتى اللحظة قاعدة بيانات وطنية شاملة وموحّدة تسجّل بدقة جميع التدفقات المالية إلى المنظمات غير الحكومية في فلسطين. ومن ناحية أخرى، فإن حجم التمويل يتأثر بتنوّع مصادره (ثنائية أو متعددة الأطراف، حكومية أو خيرية)، وكذلك باختلاف نماذج التحويل (مباشرة أو عبر مؤسسات تنفيذية وسيطة). كما تلعب الظروف السياسية والأمنية المتقلبة، بما في ذلك التصعيدات الميدانية أو تغير توجهات السياسات الدولية، دورًا في رفع أو خفض حجم التعهدات الفعلية ومعدلات الصرف السنوي.

وقد أشارت دراسات تحليلية إلى أن بعض المشاريع الطارئة أو الإغاثية، وخاصة تلك الموجهة لقطاع غزة أو المناطق المهمشة، تُنفذ عبر آليات تمويل خارج القنوات الرسمية، ولا يتم إدراجها ضمن سجلات السلطة الفلسطينية أو تقارير الرقابة المحلية، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة في التقديرات (بكو وبرونر، 2020، ص. 48؛ أمان، 2022، ص. 13). ونتيجة لذلك، يبقى الرقم التقديري متغيرًا بين عام وآخر، وتحت تأثير عوامل تقنية وسياسية مركبة.

وعلى الرغم من كون التقديرات تشير الى تدفق كبير للتمويل الخارجي، غير أن هذا التدفق للتمويل الدولي لم يخلُ من الإشكاليات البنيوية التي تمسّ استقلالية عمل المنظمات ومصداقيتها، بل وتفتح المجال أمام ممارسات غير نزيهة أحيانًا نتيجة لضعف الرقابة الداخلية وغياب الإطار التشريعي الوطني المتكامل الذي ينظّم آليات التلقي، الصرف، والمساءلة. وقد أظهرت تقارير صادرة عن مؤسسات رقابية فلسطينية، مثل "الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان"، أن العديد من المنظمات تعاني من فجوات في الحوكمة والشفافية، وأن بعض الهياكل الإدارية لا تمتلك الأدوات الكافية لضمان النزاهة في إدارة التمويل، خاصة حين يتعلّق الأمر بالمشتريات، أو العقود الاستشارية، أو تنفيذ المشاريع دون تقييمات مستقلة (أمان، 2022، ص. 12).

وإلى جانب التحديات الرقابية، تواجه المنظمات غير الحكومية قيودًا صارمة من قبل الجهات المانحة ذاتها، تتعلق بآليات التنفيذ، وشروط الصرف، والالتزام بإجراءات رقابية مزدوجة أو ثلاثية في كل مرحلة من مراحل المشروع. وفي حالات كثيرة، تُفرض اشتراطات سياسية على طبيعة المشاريع ومواقع تنفيذها وأسماء المستفيدين، ما يؤثر على استقلالية القرار الداخلي ويخلق ما يُعرف بـ"التمويل المشروط"، الذي يقيّد أولويات المنظمات ويجعلها عرضة للتكيّف القسري مع أجندات المانحين.

ولم تقتصر العراقيل على القيود الإجرائية، بل تعدّتها إلى تدخلات الاحتلال الإسرائيلي المباشرة، التي شملت إغلاق مؤسسات مجتمع مدني فلسطيني تعمل ضمن إطار قانوني مرخص، تحت ذرائع أمنية غير مثبتة. ففي أكتوبر/تشرين أول 2021، أصدرت سلطات الاحتلال أوامر عسكرية بإغلاق ست مؤسسات فلسطينية بارزة هي: مؤسسة الحق، مركز بيسان للبحوث والإنماء، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، اتحاد لجان العمل الزراعي، ولجان العمل الصحي. وتبع ذلك مداهمات ليلية لمكاتبها، ومصادرة أجهزتها، ومنع عدد من موظفيها من السفر، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بحسب ما وثقته منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش (Amnesty International, 2021; Human Rights Watch, 2022).

تضاف إلى ذلك تعقيدات الوضع الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تؤثر مباشرة على تنفيذ المشاريع وتؤخر عملية الصرف، سواء بسبب الإغلاقات، أو القيود على التنقل، أو توقف العمليات البنكية نتيجة للعقوبات أو الانقطاعات القسرية. وقد أدى ذلك إلى تراكم نفقات تشغيلية وإدارية غير ممولة، أو ضياع فرص استثمار موارد دولية بكفاءة.

في ضوء ما سبق، تبرز ضرورة إعادة النظر في البنية القانونية الفلسطينية الناظمة لعمل المنظمات غير الحكومية، من حيث مواءمتها مع معايير النزاهة والشفافية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، ولا سيما المادة (5) التي تدعو إلى اعتماد سياسات وقائية فعالة، والمادة (9) التي تركّز على إدارة الأموال العامة. كما أن مراجعة التشريعات ذات العلاقة، مثل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 وتعديلاته، باتت أمرًا ملحًا لضمان المساءلة والحد من فرص الفساد المالي والإداري، إضافة الى تعزيز دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في متابعة المنظمات غير الحكومية في فلسطين والرقابة عليها، بموجب الاحكام القانونية الناظمة، سيما ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004، لتعزيز الحوكمة في عمل تلك المنظمات، ووقايتها من فرص الفساد.

مخاطر التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية:

- ضعف استقلالية المؤسسات الأهلية.
- اضعاف المجتمع المدني، من خلال اعتماد مؤسساته على التمويل الخارجي.
- تسيس التمويل واستغلال الدول المانحة للدول/ المؤسسات المتلقية اقتصاديًا وسياسيًا، وفرض أجندات معينة وتحقيق أهدافهم السياسية.
- الاعتماد المباشر والاتكالية على مصادر الدعم الخارجي وهدم ثقافة التطوع التي تشكل أساس فكرة العمل الأهلي.
- العلاقة التنافسية بين المؤسسات الأهلية على مصادر التمويل، مما سيؤثر بالسلب على طبيعة العلاقة فيما بينها.

تشترط الوكالة الأمريكية للتنمية "USAID" في فلسطين على المؤسسات التي تتلقى تمويلًا منها التوقيع على وثيقة خاصة بنبذ "الإرهاب."[27].

[27] وثيقة خاصة بنبذ "الإرهاب"، ويقصد بها هنا أي أنشطة مقاومة ومناوئة للاحتلال الإسرائيلي. أنَّ شرط الحصول على المنحة لا يتوقف عند التوقيع على وثيقة الإرهاب، بل يتعداه إلى فحص أمني كامل لأعضاء مجلس الإدارة في المؤسسة وطاقم العاملين في المشروع ضمن وثيقة "Vetting"،

وعملياً ما زالت المؤسسات الاهلية الفلسطينية تعاني من ضعف في مقدراتها الذاتية بالإضافة إلى غياب الرؤية التكاملية، كما أنه تعتمد على التمويل الخارجي المحكوم بالعديد من الشروط والمحددات، والتي تحد من تمكين هذه الجمعيات من ممارسة دورها في المجتمع الفلسطيني.[28]

إن فرض شروط من المنظمات الدولية المانحة للتمويل، وهي شروط في الغالب سياسية، نابعة من رؤية المنظمات الدولية المانحة لدورها في المجتمع الفلسطيني، وحيث استمر دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) للمؤسسات الأهلية الفلسطينية شريطة التوقيع على وثيقة عرفت بوثيقة "مكافحة الإرهاب"(ATC) ، والتي تشجع المؤسسات القيام بمشاريع مشتركة مع جمعيات إسرائيلية، التزامه بعدم استخدام الأموال في قضايا ذات علاقة بالإرهاب بحسب المفهوم الأمريكي، والذي يشمل بشكل أساسي المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان هناك انقسام ما بين المؤسسات الأهلية فمنهم من أبدى التحفظ على قبول التمويل الأمريكي بهذه الصيغة، أما بعض المؤسسات فتجاوزت العقبة بقبول التوقيع على هذه الوثيقة.[29]

التمويل المشروط للمؤسسات الاهلية في ظل القانون:

ينظم قانون رقم 1 لعام 2000، عمل المؤسسات الاهلية في فلسطين، وقد نص بشكل واضح في المادة رقم (32) على: يحق للجمعيات والهيئات تلقي مساعدات غير مشروطة لخدمة عملها[30]. أما اللائحة التنفيذية للقانون فقد نصت في مادتها رقم (50) على انه للجمعيات الحق في تنمية مواردها المالية من خلال:

أ. رسوم وتبرعات الأعضاء.

ب. قبول الهبات والمنح والمساعدات غير المشروطة من أي شخص طبيعي أو معنوي.

ت. القيام بنشاطات ربحية من شأنها أن تحقق لها دخلا وتدر عليها ربحا، شرط ألا توزع هذه الأرباح على الأعضاء.[31]

وهذه الأسماء يتم فحصها لدى مخابرات الاحتلال، وإذا كان من بينها اسم واحد له تاريخ نضالي أو ميول سياسية لإحدى فصائل المقاومة يتمّ رفض المشروع.

[28] عيسى ماهر، أثر التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية على دورها في التأثير في السياسات العامة الفلسطينية 1989- 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

[29] ضد الإرهاب وضد التمويل المشروط، بيان الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط، إصدار بديل المركز الفلسطيني، (٢٩ كانون أول ٢٠١٩)، https://www.badil.org/ar/press-releases/3238.html

[30] قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، المادة رقم (32)

[31] قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000

وبالتالي التمويل المشروط يتعارض مع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية للعام 2000م، المادة (32) التي تنص على أنه: "يحق للجمعيات والهيئات تلقي مساعدات غير مشروطة لخدمة عملها". إلا أن ردود فعل المنظمات غير الحكومية تباينت على الشروط السياسية للمانحين، إذ أظهرت بعضها مرونة في مواجهة التمويل المشروط، ورفض التمويل سيؤدي إلى انهيارها، في مقابل المنظمات الرافضة للتمويل المشروط، كون هذه الشروط تجرّم كفاح الشعب الفلسطيني وينزع الشرعية الدولية والقانونية عن طبيعة حقه في المقاومة.

وبالتالي فان التمويل المشروط للمؤسسات الاهلية، يخالف القانون الفلسطيني، ولكن ما زالت الجهات المختصة لا تتخذ إجراءات لإنفاذ النصوص القانونية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الاهلية الفلسطينية التي تحصل على التمويل المشروط.

خلاصة الفصل

يتناول هذا الفصل طبيعة التمويل الدولي المقدم لفلسطين، ويُسلط الضوء على الشروط التي تفرضها الجهات المانحة على السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، والتي غالبًا ما تكون ذات طابع سياسي أو اقتصادي. يوضح الفصل أن هذه الشروط، خاصة تلك التي تفرضها الولايات المتحدة ودول اخرى، تؤثر بشكل مباشر على استقلالية القرار الفلسطيني، حيث يتم توجيه التمويل نحو أولويات تخدم المانحين أكثر من الاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، كما يناقش الفصل قضية التمويل المشروط للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، حيث تفرض الجهات المانحة قيودا صارمة مثل شرط "نبذ الإرهاب" الذي يمنع التعامل مع أي جهة فلسطينية تصنفها الدول المانحة كمنظمة إرهابية، وعلى الرغم من رفض العديد من المؤسسات الفلسطينية لهذه الشروط، إلا أن غياب استراتيجية وطنية موحدة أدى إلى تباين المواقف تجاه قبول التمويل الدولي المشروط، يخلص الفصل إلى أن استمرار الاعتماد على التمويل المشروط يقيد استقلالية العمل الأهلي ويهدد سيادة القرار الوطني، ما يستدعي البحث عن بدائل تمويلية أكثر استقلالية.

الفصل الثالث

التمويل المشروط وأثره على الخطط الوطنية التنموية وخطط الإصلاح وعلى القطاع الأهلي

الفصل الثالث

التمويل المشروط وأثره على الخطط الوطنية التنموية وخطط الإصلاح وعلى القطاع الأهلي

في ضوء العرض السابق، ولغايات اثراء الدراسة تم اجراء مقابلات مع صناع قرار ومتخصصين وأكاديميين، حيث يرى **الخبير في الإدارة العامة وخطط الإصلاح، د. عزمي الشعيبي**، وهو وزير وعضو مجلس تشريعي سابق، ومستشار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، أنه بعد العام 1994، برزت إشكاليات متنوعة في أداء السلطة الوطنية الفلسطينية بعد ممارستها السلطة، لا سيما دورها في إدارة الشأن العام بشقيه الإداري والمالي، ولدورها المتداخل مع دور منظمة التحرير الفلسطينية في الجانب السياسي والوطني، أدّت إلى إطلاق مطالبات ومبادرات إصلاح داخلية، منادية ببناء مؤسسات فلسطينية فعّالة ومساءلة قبل أية مطالبات أو محاولات دولية خارجية لإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، والتي ظهرت قبيل انتهاء المرحلة الانتقالية في العام 1999، خاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية الراعي الرسمي لعملية السلام والاتحاد الاوروبي، باعتباره أبرز الممولين الدوليين للمساعدة في بناء قدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية.

ركزت مشاريع الإصلاح الفلسطينية الداخلية – والتي تم بلورة الأولى منها في المجلس التشريعي الأول المنتخب في العام 1996 بوثيقته للإصلاح في العام ،2002 وكذلك خطة المئة يوم للحكومة الفلسطينية، ووثيقة الإصلاح التي تبنتها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص الفلسطيني في العام 2003، وخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية الحكومية 2008 –2010، وأجندة الإصلاح الوطني الحكومية 2017–2022 –على تبني سياسات وممارسات ملزمة باحترام سيادة القانون وتعزيز الحوكمة وتجنب مخاطر الفساد، كمدخل ضروري لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية.

وأشار د. الشعيبي إلى أن مشاريع الاصلاح الخارجية جاءت في إطار الحديث عن مبادرات ومتطلبات وشروط تطوير فنية ومهنية تهدف إلى التمهيد لإنعاش عملية التسوية السلمية وتكتيكات كسب الوقت لإدارة حالة الصراع، وإشاعة آمال بوجود أفق سياسي يمكن أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية في نهاية مسار العملية السياسية. ومن الأمثلة على هذه السيناريوهات التي فُرِضَت على السلطة الوطنية وعلى القيادة السياسية: مشروع تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية بقيادة فريق العمل المستقل برئاسة "ميشيل روكارد" في العام 1998، الذي تضمن عددا من الخطوات الضرورية التي يجب على الرئيس ياسر عرفات اتخاذها في إطار تمديد الفترة الانتقالية التي كان من المفترض أن تنتهي في العام 1999، وخطة خارطة الطريق

في العام 2003، والتي تضمنت الطلب بإحداث تغييرات في القانون الأساسي الفلسطيني، كتحويل جزء كبير من مسؤوليات وصلاحيات الرئيس إلى رئيس الوزراء، وإعادة جدولة الخطوات الانتقالية في إطار إحياء التسوية السلمية، وذلك بعد العدوان الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية في عملية السور الواقي، وتبع ذلك مؤتمر أنابوليس للسلام في العام 2007، والذي أعاد مرة أخرى التأكيد على ضرورة استنفاذ عدد من السنوات في بناء مؤسسات السلطة تمهيدا للوصول إلى الدولة.

ومؤخرا، تكرر هذا السيناريو بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023 وما تبعه من عدوان وإبادة جماعية يمارسها الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية طرح السلطة المتجددة لدمجها في إطار المقاربة الإقليمية، لتشمل ترتيبات إنتقالية لإدارة قطاع غزة، وإعمار ما دمرّه العدوان في إطار مشاركة الدول العربية المُطبّعة واسرائيل وتركيا والسلطة الفلسطينية بعد أن تصبح سلطة متجددة مقبولة اسرائيليا، وقادرة أمنيا، ومدعومة مالياً على إدارة قطاع غزة، وإتاحة الفرصة لمسيرة سياسية تفاوضية تؤدي الى إقامة دولة فلسطينية، تنفيذاً لحل الصراع وفقا لمبدأ حل الدولتين لاحقا، ودون الحديث عن إنهاء الاحتلال، الذي ينبغي أن يكون الخطوة الأولى لإنهاء الصراع.

وكما هو واضح من هذا التسلسل التاريخي، أن مبادرات الإصلاح الداخلية كانت نابعة من حاجات فلسطينية حقيقية، ولم ترتبط بالعدوان الاسرائيلي، بل ارتبطت بالحاجة من أجل استكمال بناء مؤسسات الدولة وإنهاء الاحتلال، إلا أن سبب عدم إنجازها بالكامل كان لضعف الإرادة السياسية لتنفيذها، بينما هدفت المبادرات الخارجية إلى إخضاع السلطة الفلسطينية لمزيد من التهيئة والتكيف مع الشروط الإسرائيلية تحت مسمى استكمال البناء المؤسسي الإداري والأمني، بهدف طمأنة الاسرائيليين، وكسب الوقت بإلهاء الجانب الفلسطيني، وإشغاله في مراحل متتابعة، دون أن يكون هناك إلزام فعلي بإنهاء الاحتلال، ووقف الاستيطان، ولجم المستوطنين، ووقف سياسات الاحتلال في التهويد في الضفة الغربية والقدس، ووقف شرعنة سياسات التمييز والفصل العنصري التي يمارسها الاحتلال ضد فلسطينيي الداخل، وفكرة تجديد وإصلاح السلطة التي تقودها الإدارة الأمريكية (كجزء من المقاربة الاقليمية) تأتي في نفس السياق، وتهدف بالأساس الى كسب مزيد من الوقت لإدارة الاحتلال الاسرائيلي، وتأجيل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وليس هذا فحسب، فقد شكل هذا المسلسل من مشاريع الإصلاح الخارجية مواقف متعارضة ومربكة خاصة للنشطاء والجهات الفلسطينية العاملة في مجال الإصلاح بسبب اختلاط وتداخل بعض محاور الإصلاح مثل مكافحة الفساد، وإعادة هيكلة وتفعيل وتمكين الأجهزة الأمنية مع أجندات الإصلاح الوطنية الهادفة إلى تصويب هياكل وسياسات السلطة وأجهزتها وتجديد بنيتها.

واستنادا إلى التجارب الفلسطينية المتعددة، في بلورة خطط الإصلاح خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي لم يكتب لها النجاح الكامل في تحقيق أهدافها، بسبب عدم توفر الإرادة السياسية الحقيقية، وعدم إخضاع عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الخطط لمجموعة من المرتكزات والمبادئ الواجب توفرها، وأساسها أن تهدف بشكل كامل إلى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة القادرة على إنهاء الاحتلال، وهو الأمر الذي يستوجب إطلاق حوار وطني، بمشاركة كافة قطاعات الشعب الفلسطيني للإتفاق على خطة إصلاح شاملة.

اما فيما يتعلق بمدى مساهمة **التمويل الخارجي في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية**، فقد أشار د. الشعيبي الى انه ومنذ وعد بلفور، وتوجد رغبة غربية بدعم قيام دولة اسرائيل، ومن اجل ذلك عملت تلك الدول على تهيئة المنطقة لتقبل اسرائيل من خلال سلطة الانتداب البريطاني والفرنسي، وبعد الحرب العالمية الثانية، توفرت عدة اسباب اضافية لدعم وجود اسرائيل منها ضغط اللوبي اليهودي في العالم وتحديدا في الولايات المتحدة الامريكية، وظهور النفط في دول الخليج العربي، وما يتطلب الامر من مصالح اقتصادية للغرب في المنطقة.

وقد ساهمت سيطرة اللوبيات اليهودية على اعلام والاقتصاد في العالم في تعزيز التزام الغرب بدعم اسرائيل، واستمر ذلك حتى ستينيات القرن الماضي حيث ظهرت منظمة التحرير، والتي اعادت احياء القضية الفلسطينية، لغاية حصارها في بيروت 1982، واستمرت عملية الضغط عليها وتطويعها الامر الذي توج باتفاقية اوسلو عام 1993، والتي حملت اعترافا واضحا بدولة اسرائيل، وقيام السلطة الفلسطينية.

ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية، كانت هناك متابعة لها من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية، وتم دعمها ماليا خاصة من اوروبا، وتقاطع ذلك الدعم من اهداف تنموية وطنية، مع وجود دعم اخر لاعتبارات سياسية وامنية، خاصة الدعم الامريكي للأجهزة الامنية، لتعزيز حالة السلام مع اسرائيل.

من جانبه أشار **خبير التنمية الدولي منير قليبو**، ممثل منظمة العمل الدولية في دولة فلسطين سابقا، الى أن شروط الجهات المانحة تؤثر بعمق على قدرة الحكومة الفلسطينية في تنفيذ الإصلاحات، حيث تعتمد الحكومة بشكل كبير على التمويل الدولي في مجالات الصحة، التعليم، البنية التحتية، وغيرها. مثال على ذلك هو إصلاح قطاع التعليم؛ حيث فرضت بعض الجهات المانحة شروطًا تتعلق بتعديل المناهج التعليمية بما يتناسب مع المعايير الدولية، وهو ما قد يتعارض أحيانًا مع القيم والتوجهات المحلية. كما أن هذه الشروط قد تؤخر أو تعقد تنفيذ إصلاحات حيوية أخرى مثل تحسين البنية التحتية أو تقليل الفجوة بين المدن والقرى.

موضحا على انه في الجانب الإيجابي، هناك العديد من المشاريع التي تم تنفيذها بفضل التمويل الخارجي والتي ساعدت في تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية، مثل مشاريع المياه والصرف الصحي في غزة والضفة الغربية التي نفذت بتمويل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. لكن من الجانب السلبي، الشروط السياسية المرتبطة بالتمويل قد تعرقل المشاريع أو تغير أهدافها. على سبيل المثال، بعض التمويلات التي كانت موجهة لتطوير القطاع الزراعي تم تحويلها لمشاريع تتعلق بتعزيز "السلام" بدلاً من التركيز على دعم المزارعين وتعزيز الاستدامة الزراعية. مشيراً الى أن التمويل الخارجي كان له دور في تحسين أداء الحكومة الفلسطينية، خاصة في بناء القدرات المؤسسية وتدريب الموظفين الحكوميين. على سبيل المثال، تمويل برنامج تطوير الإدارة العامة من قبل الأمم المتحدة والجهات الأوروبية ساعد في تحسين الكفاءة الحكومية وتبني ممارسات أفضل في الإدارة. لكن في بعض الأحيان، إذا كان التمويل غير متسق مع الأولويات المحلية، قد لا يحقق التنمية المستدامة. مثال على ذلك هو تقديم الدعم المالي بدون مرافقة إصلاحات مؤسسية جذرية، مما يجعل التطور مؤقتًا وغير متجذر في المنظومة المحلية.

أما بخصوص القيود التي يفرضها التمويل الخارجي فقد أشار قليبو الى ان التمويل الخارجي غالبًا ما يأتي بشروط قد تهمش الأولويات الوطنية. على سبيل المثال، تمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة قد يركز على مشاريع معينة تعتبر مهمة للمانحين، ولكنها ليست بنفس الأهمية للحكومة أو الشعب الفلسطيني. في حالة قطاع غزة، على سبيل المثال، تم توجيه التمويل نحو مشاريع إعادة الإعمار بعد الحروب المتكررة، بينما يتم إهمال قطاعات مثل الزراعة أو التنمية الاقتصادية طويلة الأمد التي قد تسهم في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية.

وأوضح قليبو الى أن الحكومة الفلسطينية تحاول الموازنة بين قبول التمويل الضروري والتعامل مع الشروط المفروضة. في بعض الأحيان تضطر الحكومة لقبول شروط سياسية أو اقتصادية معينة لاستمرار التدفق المالي. على سبيل المثال، بعد انتخابات 2006 التي فازت فيها حماس، اشترطت العديد من الجهات المانحة قطع العلاقات مع حكومة الوحدة الوطنية وفرض شروط سياسية صارمة، مما أدى إلى أزمة مالية كبيرة. وفي حالات أخرى، مثلما حدث في مفاوضات التمويل الأوروبي لبرامج الإصلاح المؤسسي، تحاول الحكومة التفاوض لتخفيف أو تعديل بعض الشروط.

أما فيما يتعلق في شروط الاتحاد الأوروبي لتمويل الخزينة العامة بعد حرب غزة، فأشار قليبو الى ان الاتحاد الأوروبي فرض شروطًا ترتبط بالشفافية والمساءلة في استخدام الأموال الموجهة إلى الخزينة العامة الفلسطينية. هذه الشروط، رغم أنها تهدف إلى تعزيز الشفافية وضمان الاستخدام الأمثل للتمويل، قد تضع

الحكومة في موقف صعب، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تواجهها. مثال على ذلك هو تقديم الاتحاد الأوروبي دعمًا ماليًا مشروطًا بالتزام الحكومة الفلسطينية بتحقيق إصلاحات معينة في قطاع العدالة والنظام المالي، وهو أمر قد يتطلب وقتًا طويلًا ويواجه مقاومة داخلية.

أما **الخبير التنموي داود الديك**، مستشار رئيس الوزراء السابق للتخطيط الاستراتيجي، ووكيل وزارة التنمية السابق، فقد أشار الى ان المبرر الوحيد والمقبول لاستمرار الاعتماد على المساعدات الخارجية هو تيسير الانتقال الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة أو إعمال الحقوق الفلسطينية بما يتيح المجال للتنمية الاقتصادية الحقيقية وتقليل الاعتماد على المعونات. وبالتالي يكون المطلوب من التمويل الدولي تمكين الفلسطينيين وتعزيز قوتهم وقدرتهم التفاوضية أمام اسرائيل، لأن الفلسطينيين لن يحققوا دولة ذات مغزى أو حقوق سياسية ما لم تتغير علاقات القوة بين الطرفين. موضحا أن التمويل الدولي أخفق في تعزيز القوة التفاوضية للفلسطينيين في مواجهة الاحتلال وسياساته. وغالبا ما تماهى أو جامل الاحتلال على حساب الفلسطينيين.

أما عن تأثير شروط الجهات المانحة على قدرة الحكومة الفلسطينية في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، فقد اشار الديك الى أن المهم أولا أن نتفق وطنيا ومجتمعيا على أولويات الاصلاح التي يريدها المجتمع الفلسطيني، وليس المانحين. أي إصلاح مرتبط بأهداف سياسية قد تضر مصلحتنا ومصلحة شعبنا ينبغي رفضها. طبعا تؤثر لأن إغراقنا بتفاصيل فنية مرهقة في ظل سياق سياسي ومالي معقد، يضر ولا ينفع. موضحاً أن لكل تمويل أجنبي اقتصاد سياسي يجب الانتباه له. حيث أن التمويل الخارجي قد يسهم جزئيا في انفاذ التنمية، لكنه أخفق في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي سببها أو يسببها الاحتلال. والتمويل الدولي لم يقربنا من حقوقنا الجماعية والوطنية. فبخصوص أهدافنا التنموية تبقى المشكلة أننا تبنينا اقتصاد السوق لشعب تحت الاحتلال ومحروم من السيادة. وجزء من أولويات الممولين دعم أو إنعاش القطاع الخاص، وتساءل الديك: ما فائدة تمويل مشاريع للقطاع الخاص وللمجتمع المدني في وقت السلطة فيه تترنح وقريبة من الافلاس.!!! لا تستقيم الأمور بهذا الشكل.

على سبيل المثال، معظم مشاريع المساعدات الفنية أعطت الأولوية لاقامة بيئة مواتية للأعمال التجارية من خلال تدخلات تشجيع مناخات الاستثمار. السياق الفلسطيني يتطلب سياسات اقتصادية موجهة نحو تحقيق التوازن بين الدولة والسوق.

اما فيما يتعلق في مدى تأثير التمويل الخارجي في تحسين الأداء الحكومي وتعزيز التنمية، فقد اوضح الديك أن التمويل الخارجي له بعض التأثير الايجابي في بعض المجالات لكنه هش وغير مستدام. كل ما تم ضخه من تمويل لم يحدث اختراقات مستدامة أو ذات مغزى في مجال التنمية. وثبت بالدليل القاطع أن لا تنمية حقيقية ومستدامة في ظل الاحتلال.

مشيرا الى ان التمويل الخارجي يفرض أحيانا قيودًا تهمش الأولويات الوطنية أو تؤثر على السيادة، خاصة الضغط على موضوع الأسرى والشهداء، موضحا ان التمويل الأمريكي على سبيل المثال لا الحصر، لا يمر من خلال الحكومة، وعمليا الحكومة لا تضع الأولويات حتى وإن جرى بعض المشاورات الشكلية المحتشمة.

اما فيما يتعلق بكيفية تعامل الحكومة الفلسطينية مع شروط التمويل المفروضة، فقد أوضح أنه ليس لدى الحكومة أحيانا هامش كبير للرفض، لكنها تحاول وتقاوم وأحيانا ترفض.

اما فيما يتعلق في شروط الاتحاد الأوروبي لتمويل الخزينة العامة بعد حرب غزة، فقد اشار الديك الى أن بعضها منطقي، وبعضها غير مقبول خصوصا المتعلق بالتدخل في التعليم وفي موضوع الشهداء والأسرى.

هل تهدف شروط المانحين إلى تعزيز الحوكمة أم توجيه السلطة الفلسطينية لأجنداتهم؟

داود الديك أشار الى أن بعض التمويل ساعد على بعض الانجازات في مجال الحوكمة، لكن المشكلة في أولويات الحوكمة عند المانحين، والتي قد تتعارض مع أولوياتنا في الحوكمة. تم ضخ موارد مالية كبيرة من المانحين في موضوعات الحوكمة لكنها لم تؤت ثمارها المنشودة كما ينبغي. وأحيانا أخرى تتداخل التمويلات وتتكرر من أكثر من جهة ودون جدوى.

أما منير قليبو، فقد اوضح انه غالياً ما تكون الشروط مزيجًا من الرغبة في تعزيز الحوكمة مع توجيه السلطة الفلسطينية نحو أجندات المانحين. على سبيل المثال، شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن الشفافية والمساءلة تعتبر ضرورية لإصلاح النظام المالي، لكنها قد تُستخدم أيضًا كوسيلة ضغط لتحقيق أهداف سياسية أخرى. مثال آخر هو مشاريع "بناء السلام" التي قد تفرض شروطًا سياسية تتعلق بالاعتراف المتبادل أو تعزيز الحوار مع الجانب الإسرائيلي، وهي شروط قد تتعارض مع التوجهات الوطنية أو تثير جدلا داخليا.

وفي ذات السياق أشار **الخبير في قضايا الحكم، د. عمر رحّال مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية 'شمس'**، الى انه يوجد تمويل خارجي يتقاطع مع الرؤية الوطنية للإصلاح، وتمويل اخر لا

يتقاطع مع الاجندات الوطنية، وهو تمويل مرفوض، ولا يسهم في تلبية الاحتياجات والاولويات الوطنية، مشددا على ضرورة ان تكون قضايا الاصلاح وطنية بحتة، وأن تنبع من الاولويات الوطنية، بعيدا عن توجهات المانحين، وان تقاطعت معها، مشيرا الى وجود جهات داعمة ذات توجهات فنية بحتة، ودعم اخر ضمن اجندة سياسية.

أما **الخبير في العمل الاهلي محرم البرغوثي، مدير عام اتحاد الشباب الفلسطيني**، فقد أكد على ان التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية لا يحمل أجندة اصلاح، ولا يتقاطع بالضرورة مع الاجندات والاولويات الوطنية، وانما مع توجهات المانحين، وأجنداتهم السياسية، والتي تتضمن الحفاظ على مسار اوسلو، وخلق توجهات سياسية اقتصادية اجتماعية تناغم مع المانحين، وتحافظ على متطلبات عملية السلام.

التمويل المشروط للجمعيات الأهلية

داود الديك اشار الى رفضه للتمويل المشروط للجمعيات والمؤسسات الاهلية كونه يتنافى والاحكام القانونية، مطالباً بمقاومته ورفض أية شروط، علما بان التمويل الدولي ركز على أنجزة المجتمع، وابتعد عن تمويل المؤسسات السياسية التشاركية والتمثيلية، أما بخصوص التمويل الأمريكي المشروط لمؤسسات المجتمع المدني، فقد شدد الديك على رفض وادانه هذا التمويل، مطالبا بإفشاله، لأنه تمويل مسيّس بشكل فاضح، ويخدم أجندة الاحتلال.

من جانبه أوضح منير قليبو الى أن قانون الجمعيات الخيرية لعام 2000 ينظم عمل الجمعيات الأهلية ويؤكد على استقلاليتها. لكن التمويل المشروط قد يتعارض مع هذه الاستقلالية. مثال على ذلك هو بعض التمويلات الدولية التي تفرض على الجمعيات تغيير أنشطتها أو أجنداتها لتتناسب مع توجهات المانحين. في بعض الحالات، قد تضطر الجمعيات إلى التخلي عن برامج تخدم المجتمع المحلي لتحصل على التمويل، مما يؤدي إلى تراجع التأثير الاجتماعي لهذه الجمعيات. أما بخصوص التمويل الأمريكي المشروط لمؤسسات المجتمع المدني فأشار قليبو الى ان هذا التمويل أثار تساؤلات حول تأثير هذه الشروط على استقلالية المؤسسات الفلسطينية. على سبيل المثال، بعد الحرب الأخيرة، ٢٠٢١ فرضت الولايات المتحدة شروطًا تتعلق بعدم التعاون مع أي جهات سياسية مصنفة كـ"إرهابية"، وهو ما قد يضع المؤسسات في موقف معقد نظرًا للوضع السياسي الفلسطيني الداخلي. هذه الشروط تؤثر على طبيعة المشاريع التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني وتفرض قيودًا على الفاعلية الحقيقية لهذه المؤسسات.

اما محرم البرغوثي، فقد أكد على رفض التمويل المشروط لمؤسسات العمل الاهلي، كونه محالفة قانونية ووطنية، موضحا ان موافقة مؤسسات العل الاهلي على التمويل المشروط، وتحديدا الامريكي منه، جريمة

وطنية، تستوجب المساءلة والمحاسبة، وعدم التعامل والتعاطي مع المؤسسات الاهلية ذات التمويل الامريكي.

خلاصة الفصل

يركز هذا الفصل على تحليل تأثير التمويل المشروط على تنفيذ الخطط الوطنية التنموية والإصلاحات الحكومية، حيث يوضح أن الجهات المانحة تلعب دورًا رئيسيًا في توجيه الإصلاحات الاقتصادية والإدارية من خلال فرض شروط محددة على التمويل، مما يؤدي إلى تنفيذ سياسات قد لا تتماشى مع الأولويات الفلسطينية، كما يناقش الفصل تأثير التمويل المشروط على مؤسسات المجتمع المدني، حيث تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة في تحقيق الاستقلال المالي، خاصة في ظل القيود التي تفرضها المانحين على طبيعة البرامج والمشاريع التي يمكن تمويلها، يستعرض الفصل أيضا كيف أدى انخفاض التمويل الدولي خلال السنوات الأخيرة إلى عرقلة تنفيذ العديد من الخطط التنموية، مما أجبر الحكومة الفلسطينية على البحث عن استراتيجيات بديلة مثل تعزيز التعاون الإقليمي، وتحفيز الاستثمارات المحلية، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، يخلص الفصل إلى أن استمرار الاعتماد على التمويل المشروط يمثل تحديًا كبيرًا لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، مما يتطلب وضع سياسات مالية واقتصادية تعزز الاكتفاء الذاتي والاستقلالية.

حملة شارك شعبك
حملة شارك شعبك

الخلاصة والاستنتاجات

الخلاصة

خلصت الدراسة إلى الاحتلال الإسرائيلي عائق رئيس امام التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن التمويل الدولي المشروط يلعب دورا مزدوجا في فلسطين، حيث يساهم في دعم قطاعات حيوية لكنه في الوقت ذاته يفرض قيودًا تحد من استقلالية القرار السياسي والاقتصادي الفلسطيني. وفي ظل تراجع المساعدات الخارجية، أصبح من الضروري تبني استراتيجية وطنية شاملة توازن بين الحاجة إلى التمويل الخارجي وبين الحفاظ على السيادة الوطنية، مع التركيز على بناء اقتصاد محلي مستدام وقادر على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية دون الخضوع للضغوط الخارجية.

الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس التأثيرات المتعددة للتمويل الدولي المشروط على التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين، ومدى انعكاساته على السيادة الوطنية ورسم السياسات العامة. ومن أبرز النتائج ما يلي:

1. **تأثير التمويل المشروط على التنمية الاقتصادية**
   - يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على التمويل الدولي، خاصة في ظل القيود المفروضة على الموارد المحلية بفعل الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن هذا التمويل غالبًا ما يكون مشروطًا بقيود تحدد أوجه إنفاقه وتوجيهه إلى قطاعات معينة قد لا تتوافق مع الأولويات الوطنية.
   - أدى الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية إلى نشوء اقتصاد غير مستدام، يعتمد على التدفقات المالية الدولية بدلاً من تطوير قطاعات إنتاجية ذاتية، مما يعزز هشاشة الاقتصاد الفلسطيني أمام التغيرات السياسية والقرارات الدولية.

2. **التأثير على الاستقلالية السياسية والسيادة الوطنية**
   - تشترط العديد من الجهات المانحة، سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تنفيذ سياسات معينة مقابل تقديم التمويل، مما يقيد قدرة السلطة الفلسطينية على اتخاذ قرارات مستقلة تخدم المصلحة الوطنية.

- تُستخدم المساعدات كأداة ضغط سياسي للتحكم في القرارات الفلسطينية، حيث تم تعليق أو تقليص الدعم في عدة مناسبات بسبب مواقف سياسية للقيادة الفلسطينية، ما يعكس تأثير التمويل المشروط على استقلالية القرار السياسي الفلسطيني.

3. تأثير التمويل على السياسات العامة والإصلاحات الحكومية

- فرض التمويل المشروط تغييرات هيكلية على السياسات العامة الفلسطينية، حيث يفرض المانحون إصلاحات إدارية ومالية معينة كشرط لاستمرار الدعم، ما قد يؤدي إلى تنفيذ سياسات تتماشى مع مصالح المانحين بدلاً من الاحتياجات المحلية.
- تركز العديد من المساعدات على دعم مشاريع قصيرة الأجل بدلاً من الاستثمار في خطط تنموية طويلة الأمد، مما يحد من إمكانية تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

4. تحديات التعامل مع التمويل المشروط

- أدى غياب استراتيجية فلسطينية موحدة للتعامل مع التمويل المشروط إلى اختلاف مواقف المؤسسات الفلسطينية، حيث تقبل بعض المؤسسات التمويل رغم الشروط المفروضة، بينما ترفضه مؤسسات أخرى حفاظًا على الاستقلالية الوطنية.
- الانخفاض المستمر في الدعم الدولي لفلسطين، لا سيما بعد عام 2015، وضع الاقتصاد الفلسطيني أمام أزمة مالية كبيرة، وأجبر السلطة الفلسطينية على البحث عن بدائل لتعويض هذا التراجع.

5. إمكانية إيجاد بدائل لتعزيز التنمية المستدامة

- هناك حاجة ملحة إلى تطوير نموذج اقتصادي فلسطيني أكثر استقلالية، يعتمد على تعزيز الإنتاج المحلي والاستثمار الداخلي، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية المشروطة.
- يمكن تحقيق ذلك من خلال تنويع مصادر التمويل، مثل التعاون مع الدول العربية والإسلامية، وتشجيع الاستثمارات الدولية المباشرة، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم المشاريع التنموية.

الشروط التي تفرضها الجهات المانحة تؤثر على قدرة الحكومة الفلسطينية على تنفيذ السياسات والإصلاحات السياسية والإدارية والمالية المطلوبة ضمن الرؤية والاولويات الوطنية، وان تقاطعت بعض تلك السياسات والاولويات، كما ان الدعم المشروط لمؤسسات المجتمع المدني مخالف للقانون، ويرهن برامج تل المؤسسات لأجندات المانحين.

التوصيات

1. **تبني استراتيجية وطنية لإدارة التمويل الدولي المشروط**

- وضع إطار وطني موحد يحدد معايير قبول أو رفض التمويل المشروط، بما يضمن عدم الإضرار بالسيادة الوطنية أو فرض أجندات خارجية على السياسات الفلسطينية.
- تعزيز الرقابة على الاتفاقيات التمويلية، وضمان أن تكون موجهة لدعم التنمية المستدامة وفقا للأولويات الفلسطينية، وليس لمصالح المانحين.

2. **تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية وتعزيز الاقتصاد المحلي**

- التركيز على تطوير القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة، والاستثمار في المشاريع التي تعزز الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية الاقتصادية.
- تشجيع القطاع الخاص الفلسطيني على الاستثمار في مشاريع تنموية طويلة الأمد، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية للاقتصاد المستدام.
- تطوير سياسات ضريبية تحفز الاستثمار المحلي وتقلل الاعتماد على التمويل الدولي، من خلال منح حوافز للقطاع الخاص لدعم المشاريع التنموية.

3. **تحسين إدارة المساعدات الدولية وتعزيز الشفافية والمساءلة**

- تعزيز الشفافية في إدارة المساعدات الدولية، من خلال إنشاء آليات رقابية واضحة تضمن عدم توجيه التمويل نحو أهداف سياسية أو فرض إصلاحات غير متناسبة مع الأولويات الفلسطينية.
- تطوير قاعدة بيانات وطنية للمساعدات الخارجية، توضح مصادرها وشروطها وأوجه استخدامها، لضمان توجيه التمويل نحو مشاريع تخدم التنمية الحقيقية.

4. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي كبديل للتمويل المشروط**

- البحث عن شراكات اقتصادية إقليمية ودولية بديلة، مثل تعزيز التعاون مع الدول العربية والإسلامية، وإيجاد آليات تمويل جديدة من خلال صناديق التنمية العربية والإسلامية.
- الاستفادة من التجارب الدولية في الحد من التبعية للتمويل المشروط، من خلال تطوير سياسات اقتصادية تعتمد على الموارد الذاتية والمصادر التمويلية غير المشروطة.

5. **دعم مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الاستقلالية المالية**

- تشجيع المؤسسات الأهلية الفلسطينية على البحث عن مصادر تمويل بديلة غير مشروطة، مثل التمويل المحلي، والتبرعات، والشراكات مع القطاع الخاص، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
- وضع آليات قانونية لحماية مؤسسات المجتمع المدني من الضغوط الخارجية التي تفرضها شروط التمويل الدولي، بما يضمن استمرار دورها في التنمية دون التأثر بالأجندات السياسية للجهات المانحة.

6. **مراجعة التشريعات والسياسات المتعلقة بالتمويل الدولي**

- تطوير سياسات مالية وتشريعية تعزز قدرة فلسطين على التفاوض مع الجهات المانحة، بما يضمن قبول التمويل بشروط تتماشى مع المصالح الوطنية.
- تفعيل القوانين التي تمنع قبول التمويل المشروط الذي يتعارض مع السيادة الفلسطينية، وتطبيق رقابة صارمة على الجهات التي تعتمد على التمويل الخارجي لضمان استقلاليتها.

7. **تعزيز الوعي المجتمعي حول مخاطر التمويل المشروط**

- تنفيذ حملات توعوية تستهدف المجتمع الفلسطيني لزيادة الوعي بمخاطر التمويل المشروط وتأثيره على السيادة الوطنية والتنمية المستدامة.
- تشجيع المواطنين على دعم المبادرات الاقتصادية المحلية والمشاريع الريادية كبديل للتمويل الدولي المشروط، بما يعزز الاستقلال المالي والاقتصادي.

المراجع والمصادر

"مرتبة حسب ورودها في الدراسة"

- قانون الموازنة العامة رقم (7) لعام 1998، مادة رقم (1)
- زيتون، تمارا (2021)، " أثرِ تطبيقِ قواعدِ الحكمِ الرَّشيدِ في مُؤشّرات التّنمية المُستدامةِ في بلديَّاتِ الضَّفةِ الغربية" محافظةِ رام الله والبيرة أنموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس المفتوحة.
- الحملي، د. سحر (2013) " الإصلاح الإداري، مفهومه.. وآليات تطبيقه. (دراسة مقارنة)، المجلة العلمية، جامعة الازهر، جمهورية مصر العربية، العدد العاشر، يناير 2013.
- أشرف سلمان حميد الصوفي، التمويل الدولي للاقتصاد الفلسطيني فرصة للالتحاق أم تكريس للتبعية، مجلة الباحث، العدد13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013م
- سلطة النقد الفلسطينية، بيانات المالية العامة، الإيرادات والنفقات والمصادر التمويل للسلطة الفلسطينية أساس نقدي، 2024.
- منهجية التخطيط الاستراتيجي في دولة فلسطين– مكتب رئيس الوزراء، 2023.
- دليل إعداد استراتيجيات الوزارات والهيئات الحكومية دورة التخطيط الاستراتيجي للأعوام 2024 – 2029، 2023.
- المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، موسى علاية، 2015.
- عبد الكريم، د. نصر (2005) نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، من إصدارات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"
- نادر الصفدي، لماذا يبقي ترامب على تمويل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية؟، الخليج أونلاين، موقع إلكتروني عبر الرابط: http://khaleej.online/gAbWwV
- قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.
- جورج أبو الزلف وآخرون، العمل الأهلي الفلسطيني اتجاهات شتى ومشكلات كثيرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 73، 2018م.

- صلاح محمد إسماعيل، تقويم المنح الدولية في تحقيق التنمية المؤسسية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية المجتمع المحلي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية، قسم تنظيم المجتمع، 2010.
- التمويل المشروط" بفلسطين.. هل رضخ الاتحاد الأوروبي لضغوط "إسرائيل"؟، المركز الفلسطيني للإعلام، 2019
- عيسى ماهر، أثر التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية على دورها في التأثير في السياسات العامة الفلسطينية 1989- 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- الإرهاب وضد التمويل المشروط، بيان الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط، إصدار بديل المركز الفلسطيني، (٢٩ كانون أول ٢٠١٩)، https://www.badil.org/ar/press-releases/3238.html
- إقصاء مركز بديل بدلًا من مساءلة المؤسسات التي وقعت على شروط الاتحاد الأوروبي. مركز بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، الأول من حزيران 2020.
- قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000.
- نضال ماجد عيشة، التمويل الخارجي المشروط سياسياً وأثره على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو 1993، مجلة مدارات سياسية، المجلد5، العدد1، 2021

المقابلات الخاصة بالدراسة،

- د. عزمي الشعيبي، خبير في قضايا الادارة العامة والإصلاح، وزير وعضو مجلس تشريعي سابق، ومستشار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان".
- منير قليبو، خبير التنمية الدولي، ممثل منظمة العمل الدولية في دولة فلسطين سابقا.
- داود الديك، خبير تنموي، مستشار رئيس الوزراء السابق للتخطيط الاستراتيجي، ووكيل وزارة التنمية السابق، ووكيل وزارة شؤون المرأة الحالي.
- د. عمر رحّال، خبير في قضايا الحكم، مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية 'شمس'.
- محرم البرغوثي، خبير في العمل الأهلي، مدير عام اتحاد الشباب الفلسطيني.

شارك
SHAREK